مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٠٥**

الخميس ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة هولجين كويار/السيد ألثاتي/السيدة رنغيفو فارغاس	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة يفستيغنييفا
	أذربيجان	السيد حسينلي
	ألمانيا	السيدة أوست – فا
	باكستان	السيد أحمد
	البرتغال	السيد كوريلا
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد راتلو
	الصين	السيد جانغ تشانغوي
	غواتيمالا	السيدة بولانيوس بيريث
	فرنسا	السيد بيرتو
	المغرب	السيد بن موسى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير دافيدسون
	الهند	السيد راغوتهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فنيرتي

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الخامسة (S/2012/70)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2012/511)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

استُؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة، فيرجى منهم توزيع النص الخطي والإدلاء ببياناتهم مقتضبة في قاعة المجلس.

أعطي الكلمة لممثلة لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أشكركم سيدتي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام الذي يمكّن المجلس من التركيز على قضايا بناء السلام وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع والعمل الذي أنجزته لجنة بناء السلام في هذا السياق. ويمكّن جميع الاطراف المعنية من تعميق فهمها وملكيتها لعمل لجنة بناء السلام. أود أن أرحب في هذا الصدد بمشاركة السيد فون آمسبيرغ. ومشاركة البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية جوهرية لوضع نهج منسق ومتماسك نحو جهود بناء السلام والتنمية.

ولئن كان من الصحيح أن بناء السلام بشكل عام لا يؤدي إلى نتائج ملموسة فورية، فإن الجهود التي تُبذل من أجله تعتبر جوهرية لإحلال السلام والأمن المستدامين في الاجل الطويل وتمهد الطريق أمام التنمية. وبالنظر لما لدي من خبرة بوصفي رئيسا للتشكيل القُطري المعني بغينيا – بيساو والتابع للجنة بناء السلام، وبالنظر إلى ولاية اللجنة، أود أن ابدي بعض الملاحظات المتعلقة بالمسائل التي طُرحت في المذكرة المفاهيمية الرائعة التي اعدتها الرئاسة الكولومبية لهذه المناقشة (S/2012/511).

ومن عناصر قوة لجنة بناء السلام طبيعتها الحكومية الدولية وقدرتها على التعبئة. إذ ن التشكيل المعني بغينيا – بيساو وحدها يضم ٤٦ دولة عضوا، فضلا عن الجهات الفاعلة الهامة الإقليمية والدولية، من قبيل الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي ومنظمة الفرانكوفينية. وهكذا تقدم اللجنة إطار عمل قيما لتنظيم جهود مختلف ذوي المصالح في العمل في البلد المعني وتحاشي الفجوات المحتملة التي يمكن أن تنجم عن عدم اجراء الحوار او تدفق غير كاف للمعلومات فيما بين أطراف من خلفيات مختلفة.

إن لجنة بناء السلام ليست هيئة منخرطة في العمليات ولا ينبغي أن تكون كذلك. أنها برنامج سياسي مصمم لتمكين البلد قيد النظر من جذب الدعم الدولي اللازم لتحقيق بناء السلام فيه ووضع أوليات بناء الدولة. ولا بد من أن تكون اللجنة مجالا يمكن فيه بحث العقبات الكأداء التي تقف في طريق بناء السلام، سوا أكانت على شكل مأزق سياسي أم تمثلت في صعوبات هيكلية او اجتماعية – اقتصادية، أو تحديات إقليمية.

وفي حالة غينيا – بيساو، فإن لجنة بناء السلام هي الجهة الفاعلة الدولية الوحيدة التي لديها ولاية سياسية لبحث هذه المسائل. وقد حددنا بالاشتراك مع سلطات غينيا – بيساو، أولويات العمل في مجالات المصالحة الوطنية، واصلاح قطاعي الأمن والدفاع وتوفير العمالة للشاب والنساء. وهذه الأولويات جرى تضمينها في بيان من الالتزامات المشتركة.

صحيح أن على لجنة بناء السلام أن تحسن طريقة عملها. وأنا أشير بذلك بشكل خاص إلى زيادة ملكية الدول الأعضاء للجنة بناء السلام، فضلا عن توصل الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، إلى فهم أفضل وملكية أفضل لدور اللجنة، من أجل تجنب أي شكل من أشكال المنافسة بين ممثلي منظومة الأمم المتحدة في الميدان، والتشكيلات القطرية. وما زلت رغم

ذلك مقتنعا بأن لجنة بناء السلام أن تضطلع بدور أساسي في رفع مستوى وعي أصحاب المصلحة المعنيين باحتياجات البلدان الخارجة من الصراع أو الأزمة، وفي حشد الطاقات اللازمة لانتعاشها.

على غرار رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، السفير مؤمن، فإنني مقتنع أيضا أنه بوسع لجنة بناء السلام تقديم قيمة مضافة لعمل المجلس عندما ينظر هذا الأخير في حالة البلدان المدرجة في جدول أعمال تشكيلة محددة، ليس فقط من خلال تسليط الضوء على أنشطة بناء السلام الجارية، ولكن أيضا، بشكل أكثر عمومية، من خلال المساعدة على تحقيق الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام بأفضل طريقة ممكنة. ويمكن للجنة بناء السلام أيضا الإسهام بشكل مفيد في نظر المجلس في التحديات الإقليمية، مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو الاتجار بالمخدرات أو البشر.

لقد أكدنا مرارا وتكرارا على أن تعاوننا مع البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام يستند إلى مبادئ الملكية الوطنية والشراكة والمساءلة المتبادلة. وتبث تلك المبادئ الحياة في الدور الثلاثي للتشكيلات القطرية المتمثل في تقديم الدعم والدعوة السياسيين، ودعم التماسك والتنسيق، وتعبئة الموارد. ويجب أن تلهم تلك المبادئ أيضا تفاعلنا لما فيه فائدة سكان البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، وبشكل عام البلدان الخارجة من الصراع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أثني على الرئاسة الكولومبية على مبادرتها بالدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة المتعلقة ببناء السلام في فترة ما بعد الصراع.

لا تزال المساعدات الدولية تعاني من عدم كفاية التنسيق، والاهتمام غير الكافي والفجوات المستمرة في القدرات. وباختصار، فإن التحديات التي كانت وراء إنشاء هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام تظل قائمة اليوم بشكل كبير.

إن تجربة كندا بصفتها رئيسة لتشكيلة سيراليون مفيدة في هذا الصدد. في سيراليون، لجنة بناء السلام محظوظة لأنها تعمل مع شركاء يتسمون بفعالية عالية. وقد حددت الحكومة رؤية وطنية واضحة فيما يخص التنمية، تتضمن إشارة إلى تحديات بناء السلام في مجالات الحكم الرشيد، وبطالة الشباب، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، التي اعتمدتها لجنة بناء السلام بوصفها أولويات لها. ويقدم شركاء سيراليون الدوليون أيضا مساعدات تتسم بالالتزام والتنسيق. والأهم من ذلك، فقد وضع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري، نهجا مبتكرا مشتركا يستخدم بناء السلام باعتباره إطارا شاملا، فكرة مهيمنة، لجهودهم المبذولة على نطاق أوسع.

في سياق ترتيبات جيدة الأداء كهذه، بما في ذلك القيادة السياسية القوية من جانب الأمم المتحدة في الميدان، شكلت اللجنة مصدرا للدعم عند الحاجة. وانحازت مباشرة للأولويات الوطنية، وصدقت على النهج المبتكر الذي اعتمد في فريتاون، وقدمت دعما قويا لمشاركة الأمم المتحدة السياسية.

(تكلم بالفرنسية)

بينما يتسم هذا السجل بأنه واعد، وتتسم لجنة بناء السلام بأنها مؤسسة تتطور بسرعة، يتعين إحراز التقدم الأسرع. وتواجه لجنة بناء السلام تحديات عدة مترابطة. أولا، أسندت إليها ولاية طموحة، ولكن بسلطة محدودة. وإذا أريد للجنة النجاح، فيتعين على مجموعة أوسع من الدول الأعضاء استخدامها كأداة لتعزيز الدعم الدولي. ثانيا، ينطوي بناء السلام على الانخراط مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة.

ولجنة بناء السلام بحاجة إلى أن تدمج على نحو أفضل في تلك العمليات القائمة، خصوصا فيما يتعلق بأعمال منظومة الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان. في هذا الصدد، ينبغي أن تواصل اللجنة أيضا تعميق الشراكة المتنامية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. بناء على هذا التقييم، تود كندا تقديم بعض الاقتراحات.

(تكلم بالإنكليزية)

أولا، ينبغي للجنة بناء السلام مواصلة الاندماج في سياسة وممارسة بناء السلام الناشئ. ويتعين مواءمة إسهامها ونهجها وأسلوبها الاستراتيجيين المتعلقين بالانخراط مع احتياجات كل حالة مراعاة أين بوسع اللجنة إحداث الأثر. بهذا المعنى، يتعين على لجنة بناء السلام أن تعطي الأولوية لتوفير قيمة مضافة لعمليات بناء السلام الأوسع، قبل احتياجاتها البيروقراطية وإبراز نفسها.

ثانيا، تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية في نهاية المطاف عن نجاح أو فشل اللجنة. وينبغي النظر في مشاركة أكثر التزاما في نيويورك، ومن العواصم وفي الميدان. وينبغي للجنة العمل أيضا على تحديد الفرص المتاحة لمشاركة ملموسة من لدن مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة.

وتعتقد كندا أن المنظمة، على العموم، قد حققت تقدما مطردا في مواجهة التحديات المستمرة. كما أن لديها إمكان تقديم إسهام أكبر بكثير. وينبغي للجنة ومجلس الأمن العمل على تعميق الشراكة بينهما. ويمكن للجنة أيضا أن تصوغ بشكل أفضل مشورتها فيما يخص نهج مجلس الأمن في بلد معين. ونعتقد أنه، مع زيادة التركيز على تقديم قيمة مضافة، يمكن للجنة أن تكون مستعدة على نحو أفضل لتحويل الإمكان إلى واقع.

(تكلم بالفرنسية)

إننا نشكركم مرة أخرى، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على تعليقاتنا وخبرتنا مع لجنة بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل السويد.

السيد تيلاندر (السويد) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد السويد البيان الذي سيدلي به مراقب الاتحاد الأوروبي.

منذ نيسان/أبريل من هذا العام، تولت السويد رئاسة تشكيلة ليبريا في لجنة بناء السلام. وسأعمل بتلك الصفة بدوام كامل. منذ أن توليت هذا المنصب، زرت ليبريا مرة واحدة وسأسافر إليها في وقت لاحق من هذا الشهر. وسيكون الالتزام الوطني للسويد واسعا وقويا وطويل الأجل. سنستمر في إجراء حوارنا السياسي الرفيع المستوى مع ليبريا، وسيجري تكثيف برنامج تعاوننا الثنائي وعمل السفارة في مونروفيا، ونضطلع بدور قيادي في منظمة التجارة العالمية لتمهيد الطريق لزيادة التجارة الليبرية، وسنركز الجهود، في إطار الاتفاق التجريبي الجديد مع ليبريا والولايات المتحدة، على تحقيق أهداف بناء الدولة.

سأقدم تعليقاتي مع أخذ تلك الالتزامات بعين الاعتبار. وسأركز بياني على الأسئلة التي أثيرت في المذكرة المفاهيمية (S/2012/511)، وذلك باستخدام ليبريا كمثال.

أولا، كيف يمكن للجنة بناء السلام إنتاج قيمة مضافة في مجال مزدحم ومجزأ للجهات الفاعلة العاملة؟ يتمثل هدفنا المشترك في رؤية ليبريا توطد السلام. وسنكون أكثر قدرة على تحقيق ذلك إذا عملت منظومة الأمم المتحدة بطريقة منسقة، وإذا حُقق انتقال سلس من حفظ السلام التابع للأمم المتحدة إلى بذل جهود للتنمية في الأجل الطويل.

مـن أجل تحقيـق هذه الغاية، تفتقر لجنة بناء السـلام إلى ولاية تشغيلية تكون في الواقع إحدى مزاياها الرئيسية. ويمكن للجنة بناء السـلام تعزيز الاتسـاق من خـلال إزالة العقبات، وتيسير التعاون والتنسيق، والقيام بدور حفاز فيما يخص تعظيم قدرة أسرة الأمم المتحدة بأسرها، وجهودها المشتركة. وتلك فرصـة مهمة لمبادرة الأمم المتحـدة لتوحيد الأداء، وللمجتمع الـدولي ككل حتى يتبع نهجا منسـقا. ويتوافق ذلك أيضا مع توصية اسـتعراض لجنة بناء السـلام الذي جرى عام ٢٠١٠، بتعزيز اللجنة للروابط التي تجمع بين نيويورك والميدان، والعمل بشكل وثيق مع الممثلين الخاصين للأمين العام.

جـرى الإعراب عـن القلق جراء الـبروز المحدود للجنة بناء السـلام، ولكن البروز المتزايد ليس الهدف الرئيسي، وربما ليـس المقياس الجيد جـدا للنجاح. ويمكـن أن يجعل ذلك في الواقـع الميـدان أكثر ازدحاما. ويتمثل أفضـل مقياس للنجاح في إحداث تغيير ملمـوس في الميدان، الذي من المرجح تحقيقه بشكل أفضل من خلال الجهود التي يبذلها الفريق.

ويتمثل السـؤال الثاني الـوارد في المذكـرة المفاهيمية في التالي: كيف يمكننا استخدام أدوات لجنة بناء السلام من أجل إحـداث أثر ملموس على المسـتوى القطـري؟ ويتمثل الأمر المحوري، فيما يخص ذلـك، في دعم اللجنة الملموس للملكية الوطنية، وهو موضوع علق عليه الكثيرون من قبل. ويشـكل الانتقاء الدقيق للمسائل التي يمكن للجنة أن يكون لها أثر فيها، جانبا آخر من هذا الموضوع.

والشـرطة هـي أحد هذه المسـائل، إذ أنها تـؤدي دوراً في تمكين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من الانسـحاب بشـكل مسؤول. وكما يدرك المجلس، وعلى أساس مداولاته الأخيرة بشـأن ليبريـا، ينبغي مضاعفة عدد أفراد الشـرطة هناك، وأن يتم ذلك في سـياق تعزيـز كامل نطاق حماية سـيادة القانون في إطار الإصلاح المسـتمر للقطاع الأمني. وفي حين أنه ينبغي أن تسـتمر المشـاركة الدولية تحت المسـؤولية الشـاملة للبعثة في المسـتقبل القريب، ينبغي أيضاً تعزيز التعاون مع الشـركاء الثنائيين بغية توفير مدربين مؤهلين لكي يكون لهم السـبق في الميادين المتخصصة.

وكمتابعة لمناقشـتي مع الرئيس أثنـاء زيارتي في أيار/مايو بشـأن الحاجة إلى زيادة الاتساق في تدريب الشرطة، عقدت اجتماعـين للفريـق التوجيهي مـع الزملاء مـن الأمم المتحدة وممثلـين من منروفيا ومن المقر. وقد أعدت بعثة الأمم المتحدة لحفـظ السـلام في ليبريا ورقـة للمناقشـة، وتوصلنا إلى نفس الآراء الأولية التي سـتكون مفيدة في الحلقة الدراسـية بشـأن الانتقال الوشـيك للبعثـة. واتفقنا أيضاً علـى ورقة بخصوص الـدروس المسـتفادة لتقديمها في الحلقة تلـك. ومن الأهداف الرئيسـية لرحلتي المقبلة المشاركة في الحلقة واستئناف المناقشة مع الحكومة بشأن المسألة.

عمليـة المصالحة الوطنية مثال آخر لمجـال تقوم فيه لجنة بناء السـلام بدور داعم. وثمة غرض رئيسـي لبعثتي التالية هو المشـاركة في المؤتمر الوطني الذي سيشهد إقرار خريطة الطريق للتعافي والمصالحة الوطنية. وسـوف يتمثل إسهامي الرئيسي في الدعوة إلى عملية شاملة للجميع.

وكرئيس للتشـكيلة، سـأواصل بذل أقصى الجهد لتعبئة الدعم السياسـي والموارد المطلوبة لبناء سلام مستدام في ليبريا. ونعمل بالفعل مع حكومة ليبريا والشـركاء في التشكيلة ومع منظومة الأمم المتحدة. وأتطلع إلى بناء شراكة قوية مع السيدة كاريـن لندغرين، الممثـل الخاص الجديد للأمـين العام، وإلى عملنا سوياً مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الثنائيين.

والإرادة السياسـية أساسـية. وجزء من الدعم السياسي للجنة يتمثل في دعم الالتزام السياسي المستمر بالحوكمة الشاملة للجميع والإصلاح السياسي والبعد الجنساني والمرأة باعتبارهما من عوامل التغيير، والمصالحة الوطنية الشـاملة للجميع. وبيان

الالتزامات المتبادلة أساس مفيد لهذا الحوار، كما أنه آلية للمساءلة المتبادلة. وهو يعني كذلك التزاماً سياسياً وتمويلياً من جانب حكومة ليبريا. وينبغي زيادة الاعتمادات في الميزانية للأمن والعدالة، بما في ذلك قطاع الشرطة. وأعتزم مناقشة تعبئة الموارد، بما في ذلك اعتمادات الميزانية، مع الحكومة الليبرية خلال زيارتي القادمة.

وفي كل تلك الجهود، سوف تستفيد لجنة بناء السلام من التفاعل مع مجلس الأمن. ولذلك، نرحب بهذا الحوار ونعرب عن تأييدنا لاستمراره، الأمر الذي سيعزز من أهمية وأثر جهودنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ما بذلتموه من جهد لعقد هذه المناقشة الهامة والأساسية في مجلس الأمن.

وكما سمعنا هذا الصباح، ما زالت لجنة بناء السلام تواجه تحديات جمة، بعد زهاء سبع سنوات من إنشائها. وكرئيس لتشكيلة بوروندي، فإنني أؤيد تماماً البيان الذي أدلى به السفير مؤمن، رئيس اللجنة، صباح اليوم. وأود أن أضيف بعض التأملات الشخصية حول العلاقات بين مجلس الأمن واللجنة، خاصة فيما يتعلق ببعض التشكيلات. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن مجلس الأمن، مع الجمعية العامة، هو من أنشأ لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥. واليوم، مازال السؤال قائماً بشأن كيفية تعزيز التعاون بين المجلس ولجنة بناء السلام. وللإجابة على هذا السؤال، أعتقد أنه يتعين توضيح عدد من النقاط.

أولاً – وهو ما رأيناه صباح اليوم – فإن عملية بناء السلام تقوم بها أساساً البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وملكية الحكومات قيد النظر لتلك العملية هي أحد العوامل الرئيسية للنجاح. وعلى خلاف مجلس الأمن، لا تملك لجنة بناء السلام أي سلطات لصنع القرار. ولا يمكننا اعتماد قرارات أو فرض جزاءات على البلدان قيد النظر. وكرئيس للتشكيلة، قد أشبه دوري بدور الربان المشارك الذي يوجه ربان سفينة كبيرة. فالربان هو من يقود الدفة، إلا أنني أقدم له المشورة بشأن المسار الذي ينبغي اتخاذه، والعراقيل التي ينبغي تجنبها. ووسيلتنا الوحيدة هي الكلام: المشورة السليمة والإقناع.

ولكن، حتى في غياب ما يسمى بأدوات السلطة، فإن عمل لجنة بناء السلام يؤتي ثماره. وفي حالة بوروندي، استقرت الحالة بشكل كبير. وحقق البلد تقدماً كبيراً، وإن بقيت هناك تحديات جمة. وأعتقد أن هذا هو سبب استمرارنا جميعاً في دعم ذلك البلد، وخاصة فيما يتعلق بدعم تعبئة الموارد. وفي هذا الصدد، فإنني أقدر بشدة مساعدة البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر بأنه في يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، سنعقد في جنيف مؤتمراً للمانحين دعماً لبوروندي، وأدعو كل الحاضرين هنا للمشاركة.

ثانياً، القيمة المضافة التي تجلبها اللجنة – بالمقارنة، مثلاً، مع الأنشطة التكميلية التي يقوم بها الممثلون الخاصون للأمين العام – هي أنها تتكلم باسم الدولة. وكرئيس للتشكيلة، أعتبر أن قوة كلماتي وقدرتي على الإقناع تتوقف إلى حد كبير على ما أحظى به من دعم الأعضاء الآخرين في التشكيلة.

ثالثاً، يمكن لهذه التشكيلات، في رأيي، تخفيف عبء العمل عن المجلس وتكملة دوره من خلال دعم وتوفير إطار بديل لدول ما بعد الصراع. وبذلك، يمكن أن نعمل كشبكة أمان نيابة عن المجلس. وإذا ما استقرت الأوضاع في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، قد لا يحتاج المجلس إلى الانشغال بها. ومن جهة أخرى، فإذا ما تدهورت أحوال

تلـك البلدان، فاللجنة موجودة هناك لتنبيه المجلس. مع ذلك، ولكي تؤدي لجنة بناء السـلام ذلك الدور التكميلي بالكامل، فإنهـا تحتاج إلى دعم مجلس الأمن. وهي تحتاج بالدرجة الأولى إلى الدعـم السياسـي للبلد قيـد نظر التشـكيلة، وإن كانت تحتاج كذلك إلى الدعم والاعتراف بها كمؤسسـة. وتحسـين التفاعل المؤسسي بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام من خلال تشكيلاتها سـيعود بالفائدة على الهيئتين. ويبدأ ذلك بمشاركة أكثر منهجية من جانب رؤساء التشكيلات في إعداد القرارات بشـأن البلدان المدرجة في جدول أعمـال اللجنة. وقيام بعض أعضـاء المجلس بضمهم إلى العملية أمـر موضع تقدير كبير، ولكنه يظل غير رسمي تماماً ويتوقف إلى حد كبير على حسـن نوايا البلد المعني بالمنطقة.

وبعـد، فإنـني أود أن أقترح على مجلس الأمـن أن ينظر بجدية في إصدار دعوة دائمة لرؤسـاء التشـكيلات بالمشاركة في الإحاطـات الإعلامية والمشـاورات بشـأن بلدانهم. وعلى سـبيل المثال، فإنني أقدر الفرصة التي أتيحت لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن الحالة في بوروندي. وأعتقد أننا يمكن أن نحقـق مزيداً من الفائدة إذا كانت تلك الممارسـة تفاعلية. فالمشـاركون في المشـاورات يمكنهم تيسير عملي بشكل كبير من خلال تزويدي بالمعلومات المسـتقاة من مصادرها مباشرة والتحليـلات الهامة، بما يمكنني مـن الاضطلاع بولايتي بفعالية أكـبر. كما أن ذلك سيسـمح لأعضاء مجلـس الأمن بتوجيه الأسـئلة لي والتعـرف علـى آرائـي، إن كانت هنـاك حاجة إلى ذلك.

وعمل لجنة بناء السلام ثلاثي الأضلاع، ويقتضي التعاون مع حكومات البلـدان المدرجة في جدول أعمالها، ومع الأمم المتحـدة ميدانيـاً. وفي مجال بناء السـلام، يمكن للتشـكيلات القطريـة أن تدعم عمل الحكومـات المعنية، بل وعمل بعثات الأمم المتحدة في الميدان بموجب ولايات مجلس الأمن. وأعتقد أن التعـاون الوثيق بين الممثلين التنفيذيين والخاصين ورؤسـاء التشكيلات أساسـي للنجاح. ويمكن للرؤساء أن يؤدوا دوراً تكميليـاً لـدور ممثلي الأمين العـام، ويمكنهـم تخفيف عبء عملهم، بـدون أن يعملوا كبدائل للممثلين أو يحلوا محلهم في القيام بدورهم.

ثمـة نقطة أخيرة ينبغي مراعاتها في جهودنا من أجل تعزيز عمل لجنة بناء السـلام. ففي ضوء ما يلاقيه جميع الرؤساء من صعوبة في جمع المعلومات عن البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، سيكون تقديم مزيد من الدعم من جانب مكتب دعم بناء السـلام وإدارة الشؤون السياسية علاجاً نرحب به. وإنني أتفهم تماماً أن لدى مكتب الدعم موارد بشرية محدودة جداً، وأود أن أعـرب عـن عميـق امتناني لهم علـى جهودهم. إلا أن إتاحـة التحليلات السياسـية رسمياً عن طريق الأمانة العامة سوف ييسر عملنا كثيراً.

وختامـاً لكلمتي، بعد مرور سـبع سـنوات تقريباً على إنشـاء لجنة بناء السلام، وبعد سـنتين من استعراضها الأولي، نجد أنفسنا في لحظة حرجة. إذا كان مجلس الأمن يعتبر اللجنة هيئـة مفيدة، فأعتقد أن الوقت قد حان لاسـتثمار المزيد فيها لاسـتخراج كامل إمكاناتها. أنا أرحب بإتاحة الفرصة لمناقشة تلك المسـألة غـدا مع جميع أعضـاء المجلس خـلال حوارنا التفاعلي.

السـيد يامازاكي (اليابان) (تكلـم بالإنكليزية): أود أن أتقـدم بتهانيئ الصادقـة إلى كولومبيا على رئاسـتها لمجلس الأمن، وأشيد بقرارها تناولَ مسألة هامة، هي بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

اليابان من أشـد البلدان إيماناً ببناء السلام. ولطالما أكدنا علـى ضـرورة تقديم الدعم السـلس، بدءاً من مجالي السـلام والأمـن إلى إعـادة الإعمار والتنمية، وجعلنا من بناء السـلام أحـد الأعمـدة المركزية لتعاوننا الدولي. وعلـى الرغم من أنّ

ما مِن شـك في أن الملكية الوطنية أمر أساسي لجميع عمليات حفظ السـلام، فنعتقـد أن التعاون الإقليمـي والدعم الدولي أمـران حاسمان لضمـان بيئة مؤاتية لتوطيد السـلام. مع أخذ ذلك في الاعتبار، تعلق اليابان أهمية كبيرة على عمل لجنة بناء السـلام. واليابان عضـو منذ فترة طويلـة في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السـلام، وقد شغلت منصب رئيس اللجنة، وتتولى حاليا رئاسة الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.

وتصدت لجنة بناء السلام، منذ إنشائها منذ ست سنوات، للتحديات المعقدة لبناء السلام التي تواجهها البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ويتمثل دور لجنة بناء السـلام في تيسير وتوفير الدعم التكميلي لجهود السـلام في البلدان الخارجة من الصراع من خلال المواكبة السياسـية، والتنسـيق بين الجهات الفاعلة، وحشد الموارد.

وعلى الرغم من طابع اللجنة الدقيق وغير اللافت للأنظار في أغلب الأحيان، فإن الأثر الملموس للدعم الذي تقدمه بات محسوسـاً في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، كما أشار إلى ذلك السـفير عبد المؤمـن أبو الكرم، رئيس اللجنة. وسـعت اليابان، بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة منذ عام ٢٠١١، إلى اسـتخلاص الدروس من تجارب البلدان في التشـكيلات القطرية المخصصة، فضلا عن تجارب البلدان والمناطـق الأخرى. وغطى الفريـق العامل مختلف الموضوعات التي تعتبر حاسمة بالنسـبة لجهود بناء السلام، بما في ذلك، على سـبيل المثال لا الحصر، إصلاح قطاع الأمـن، وتعبئة الموارد، وتوفير فرص العمل للشباب.

وعلـى الرغم من تلك الجهود، لا تزال هناك خلافات في فهم عمل اللجنة يتعين التغلب عليها. يكتسـي تقاسـم الفهم المشـترك أهمية خاصة في ضوء حقيقة أن اللجنة تسـتمد قوتها مـن تنوع عضويتها، مما يسـمح لها بالاسـتفادة من القدرات السياسـية والمالية والتقنية في سعيها إلى مواءمة مسائل السلام والأمن مع التنمية الاقتصادية.

حـاول الفريـق العامـل المعني بالـدروس المسـتفادة، في اجتماعه في كانون الأول/ديسـمبر الماضـي، تلبية الحاجة إلى تقاسم فهم مشـترك بين مختلف الجهات الفاعلة بالتركيز على العلاقة بين لجنة بناء السـلام مع أحد شـركائها الأساسـيين، ألا وهـو مجلس الأمـن. وتمخضت المناقشـات التي دارت في الاجتماع عن عدد من الأفكار الملموسة التي يمكن بها مواصلة التفاعـل بين هذين الكيانين، وذلك في جملة أمور منها اللجوء المتكـرر من قبل مجلس الأمن إلى الحـوار التفاعلي غير الرسمي مع رؤساء التشـكيلات القطرية المخصصة، وإمكانية تكييف نموذج اجتماعات المجلس مع البلدان المساهمة بقوات للتفاعل بين المجلس واللجنة.

وتعتقـد اليابان أن الوقت قد حان للنظر بشـكل جماعي في بعض السـبل التي يمكن بها للتشـكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السـلام أن تسـهم بقدر كبير في عمل مجلس الأمـن. ويأمـل وفدي أملاً قوياً أن تشـكل مـداولات اليوم مساهمة مفيدة وحسنة التوقيت في المناقشات في هذا الموضوع. وفي ذلك الخصوص، نحن في غاية الامتنان للرئاسة الكولومبية.

وندرك أيضا أن هناك مجالا لأن تنهض اللجنة تماماً بالدور المهم المنوط بها. يتعين على اللجنة أن تصبح منتدىً يشهد المزيد من التعزيز والتحسين لما يوليه المجتمع الدولي من الاهتمام وما يخصصـه من الموارد للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. ويمكن تحسـين أسـاليب عمل لجنة بناء السلام حتى يكون من السـهل لكل دولة من الدول الأعضاء أن تشـارك بنشـاط في عمـل اللجنة. وينبغي مواصلة العمل بجدية من أجل توفير قدر أكبر من أوجه التآزر بين اللجنة وصندوق بناء السـلام، الذي تعتبر اليابان من أكبر المساهمين فيه. ويتعين حتماً معالجة مسألة التنسيق بين منظمات منظومة الأمم المتحدة.

بناء على ذلك، يجب ألا ننسى أن لجنة بناء السلام هيئة في سبيل التطور. وينبغي لها أن تفكر وأن تتعلم وأن تكيف نفسها لكي تنجز الهدف النهائي المتمثل في تحقيق حياة أفضل يسودها السلام للناس على أرض الواقع. وتأمل حكومة اليابان أن تصبح المناقشة المفتوحة اليوم خطوة مهمة في هذه العملية المتطورة. ولا تزال اليابان على التزامها القوي نحو عمل لجنة بناء السلام وهي تعمل في تعاون وثيق مع مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل بروندي.

السيد ندابسوري (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): ظلت بوروندي مدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام منذ أن أنشئت لأول مرة، فاستفادت من دعمها الكبير في عدد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك المسائل السياسية والمؤسسية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الضعيفة، وحشد المساعدات الدولية وتنسيقها، والتكامل الإقليمي.

وفيما يتعلق بالمسائل السياسية والمؤسسية، وُضِع عدد من الصكوك القانونية لتنظيف المناخ السياسي وتحسين الأداء المؤسسي. ونشير من بين هذه الصكوك إلى القانون الذي يحكم تنظيم الأحزاب السياسية وسلوكها، وقانون الإدارة العامة والقانون الذي يحكم المعارضة السياسية، وهذه القوانين معروضة على البرلمان. كما نشير إلى إنشاء منتدى دائم للحوار بين الشركاء السياسيين

وفيما يتعلق بالحوكمة الجيدة وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ساعدت لجنة بناء السلام في إنشاء العديد من الآليات الرئيسية، مثل اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، وفقا لمبادئ باريس، ومكتب أمين المظالم، واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وحظيت المسائل الجنسانية أيضا باهتمام كبير خلال جميع مراحل التنفيذ المؤسسي، وكانت نتيجة ذلك أن باتت النساء يشكلن حاليا ٥٠ في المائة من عضوية البرلمان و ٤٣ في المائة من عضوية الحكومة.

علاوة على ذلك، خضع القانون الجزائي للاستعراض لضمان أن يتناول انتهاكات حقوق الإنسان وحماية الفئات الضعيفة. ومن بين نتائج ذلك الاستعراض، نود أن نشير إلى أنه جرى للتو في الشهر الماضي إفراغ سجوننا بفضل العفو الرئاسي الذي استفاد منه عدد من النزلاء. وعلى الرغم من أهمية بعض آليات العدالة الانتقالية للمصالحة الوطنية، من قبيل لجان الحقيقة والمصالحة، إلا أنها لم يُعمل بها بسبب نقص الوسائل.

ولقد انجزت لجنة بناء السلام عملا رائعا في وضع الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضررين من الصراع وتمويل تنفيذها. وفي الواقع، من أصل ميزانية هذا البرنامج البالغة ٢٤ مليون دولار، قدمت لجنة بناء السلام مبلغ ٩,٢ مليون دولار. وذلك البرنامج الناشئ عن الحاجة إلى تحقيق الاستقرار في البلد بعد أكثر من عقد من الصراع يستهدف المقاتلين السابقين المسرّحين، والمشرّدين، والعائدين، والأيتام، وجرحى الحرب وسائر الأشخاص المتضررين من الصراع. وبغية تسوية المنازعات على الأراضي وغيرها من المسائل الناجمة عن الفترات المظلمة في تاريخ بوروندي، قمنا بإنشاء لجنة للأراضي وغيرها من الممتلكات، وعملت فعلا على تسوية العديد جدا من المطالبات.

وعمد رئيس تشكيلة بوروندي خلال زياراته المنتظمة نصف السنوية للبلد، الى السفر أكثر من مرة إلى أروشا، مقر جماعة شرق أفريقيا، حيث أجرى تبادلات مفيدة في الآراء مع شركائنا في هذه المجموعة دون الإقليمية حول مساعدة بوروندي بشأن مسائلها المتعلقة بفترة ما بعد الصراع. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير بول سيغر، رئيس تشكيلة بوروندي، على الالتزام العميق الذي اظهره دائماً بقضية

بوروندي. ونحن نعلم جيدا العمل الهام الذي يقوم به حاليا في سبيل توجيه الرأي العام الدولي نحو المشاركة في مؤتمر المانحين المقبل من أجل مساعدة بوروندي في كفاحها ضد الفقر.

وفي الختام، يود وفدي أن يطلب الى المجلس مواصلة دعم لجنة بناء السلام وتعزيز قيام تفاعل أكثر نشاطا بين المجلس واللجنة. ومن المفيد على نحو متبادل لرؤساء التشكيلات والبلدان المدرجة في جدول الاعمال ان تجري دعوتهم بصورة منتظمة الى جلسات المجلس كلما كان أحد بنود جدول الاعمال يتعلق بهم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا.

السيد دنيس (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديري العميق لمجلس الأمن ولا سيما رئاسة المجلس خلال هذا الشهر، كولومبيا، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وأشيد أيضا بالأمين العام، فضلا عن السيد أبو الكلام عبد المؤمن، رئيس لجنة بناء السلام، على بيان كل منهما. وبالمثل، أود أن أرحب بالسيدة ماريا انخيلا هولغين كويار، وزيرة خارجية كولومبيا. إن حضورها هنا لترؤس هذه المناقشة شخصيا دلالة واضحة على الأهمية التي توليها كولومبيا لبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

إن التقرير الخامس للجنة بناء السلام يظهر أن اللجنة تتقدم في عملها، إذ تبني على الأنشطة المضطلع بها في السنوات السابقة. وأثني على السفير غاسانا، الذي أُعد التقرير تحت إشرافه، وأشكره على بيانه. ونحن نلاحظ خارطة الطريق لعام ٢٠١٢، ونود أن نعرب عن امتناننا للجنة على التزامها بالحفاظ على السلام.

وللتدخلات العسكرية في شكل بعثات حفظ السلام أثر بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار. لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن يتحقق السلام في جميع جوانبه عندما يتم نشر حفظة السلام لتهدئة حالة ما تتصف بالعنف. وفي حين أن مثل هذه التدخلات تضع حدا للعنف وتخلق بيئة مستقرة للهدوء والنظام، يتحقق السلام الحقيقي والملموس عندما تتم استعادة الهياكل والمؤسسات والقدرات الأساسية.

وبناء السلام بعد انتهاء الصراع مهمة شاقة. فهو يستغرق وقتاً طويلاً، ويتطلب جهدا بشريا هائلا، ويستهلك موارد مالية كبيرة وضخمة. والسبب، كما نعلم جميعا، هو ان الصراعات تترك في أعقابها تدميرا هائلا للهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، وانعدام السلامة والأمن الأساسيين، والعدالة وسيادة القانون، ونقصا في الموارد المالية والقدرات المؤسسية المحدودة. ومواجهة تلك المشاكل الضخمة تقتضي فهما عميقا لحالة الصراع. وينبغي لبناء السلام بعد انتهاء الصراع أن يسعى إلى معالجة الأسباب الأساسية للصراع، والاستراتيجيات المطلوبة لتأمين تحقيق سلام دائم ومستقر يجب أن تكون متأصلة أولاً وقبل كل شيء في تشجيع الارادة السياسية، وعملية شاملة لتحديد ضرورات بناء السلام ووضع أولوياتها، وكفالة الملكية والقيادة الوطنيتين لجهود بناء السلام.

وبالإضافة إلى الخبرة المطلوبة لمعالجة مبادرات بناء السلام، بما في ذلك التعاون مع الشركاء الوطنيين، والمؤسسات الدولية، والدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية، كان تمويل مبادرات بناء السلام تحديا حاسما، ودور المجتمع الدولي هو الأكثر أهمية في التصدي لهذا التحدي.

لقد أنشئت لجنة بناء السلام قبل مجرد بضع سنوات، وهناك بالفعل دروس هامة يمكن استخلاصها من الانشطة التي تضطلع بها. ومن خلال التشكيلات القطرية وتلقّي الدعم من مكتب دعم بناء السلام، فإن اللجنة تضع آفاقاً جديدة

للمشاركة، بالتآزر مع القيادة الوطنية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، حيث يمكن استخدام ذلك لتوجيه تدخلاتها المستقبلية. ولا شك في أن انخراط لجنة بناء السلام مع البلدان بشأن جدول أعمالها أنتجت فوائد ملموسة. وفي حالة ليبريا، كانت مشاركة اللجنة بناءة للغاية. وفي المجالات المستهدفة المتمثلة في سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية، تم إحراز تقدم كبير. ويجري الإصلاح القضائي في قطاع سيادة القانون، وقد أنشئت لجنة الاصلاح الزراعي. ويتم إصلاح المحاكم، وتدريب القضاة، مع انخفاض الاحتجاز قبل المحاكمة. وفي إطار إصلاح القطاع الأمني، أحرز تقدم بهدف إرساء وجود أمني موثوق به في جميع أنحاء البلد. وقد اعتُمد قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات الذي يهدف إلى ترشيد القطاع الأمني. ويجري تشييد مراكز العدالة والمراكز الأمنية وذلك بهدف تحقيق اللامركزية في الأمن وكفالة الحصول على العدالة. وأعد المركز الأول وهو جاهز للعمل، والخطط جارية للبدء في بناء المركز الثاني. لا تزال عملية إصلاح الشرطة جارية، وأُحرز تقدم كبير.

لقد ركزنا مؤخرا على المصالحة الوطنية، وتجري الآن عملية تحقق بشأن خارطة الطريق الاستراتيجية للمصالحة. تجعل خارطة الطريق المصالحة الوطنية تتفق مع تنفيذ الرؤية الوطنية للبلد. وسلط الضوء على الهوية الوطنية وتضميد الجراح الوطنية بوصفهما شواغل أساسية للاتساق الوطني. وندرك الدور الحاسم الذي يضطلع به كل من صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام بغية تحقيق تلك الإنجازات.

في الختام، تجب تحية الأمم والثناء عليها لإيلاء عملية بناء السلام بعد انتهاء النزاع الأهمية والإلحاح اللذين تستحقهما، خصوصا في العقد الماضي. يجسد نهج الأمم المتحدة الإدراك والإقرار أنه، في حين أن حفظ السلام، خصوصا في ظل النزاع العنيف، يحول دون المزيد من المجازر، فإنه حاسم للحفاظ على الاستقرار في البلدان الخارجة من نزاعات والبلدان الهشة، ولتجنب العودة إلى النزاع. لذلك يكتسي دعم لجنة بناء السلام أهمية حاسمة. ونعتقد أنه يجب أن يبدأ هذا الدعم بتعزيز التفاعل بين اللجنة والمجلس، إذ سيعمل هذا التفاعل على تضييق الفجوة في المعلومات وسيمكن المجلس من الاستفادة من خبرة لجنة بناء السلام ومشورتها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): والآن أعطي الكلمة لممثل سيراليون.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر الرئاسة الكولومبية على الدعوة إلى عقد اجتماع اليوم. دعوني أشكر أيضا الأمين العام على بيانه المفيد جدا.

ترحب سيراليون ترحيبا حارا بتقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الخامسة (S/2012/70)، الذي يعكس بدقة في جملة أمور، عمل لجنة بناء السلام في سيراليون. ونقدِّر الدعم المتواصل الذي تقدمه التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام لصالح البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، وقد وفرت هذه التشكيلات الدعوة والدعم السياسيين، وعززت الاتساق بين الجهات الفاعلة الرئيسية وكثفت الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد.

إن شروع اللجنة في أنشطة لتعزيز تأثيرها وإعطاء قيمة مضافة، سواء في الميدان، وكمنبر سياسي لوضع قواعد الأمم المتحدة لبناء السلام وأكثر من ذلك، أمر يستحق الثناء.

نشجع اللجنة، في هذا السياق، على مواصلة التفاعل مع المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة بغية تعزيز الشراكات وتنسيق الأنشطة بهدف تعزيز التكامل والاتساق بين الجهات الفاعلة في البلدان المدرجة في جدول الأعمال. هذا أمر مهم،

لأنه يمكن من خلاله تعزيز جهود اللجنة في الدعوة السياسية والحشد، وتعبئة الموارد، ومعالجة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات.

يؤكد اعتماد بيانات الالتزامات المتبادلة في ليبريا وغينيا بوصفهما الصكوك الجديدة للمشاركة مزايا وثيقة واحدة شاملة للتخطيط تحدد عناصر بناء السلام واضحة المعالم. بل هي أيضا خطوة صوب التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وعلى هذا المنوال، ينبغي أن تأخذ اللجنة في الاعتبار المراحل الانتقالية لبناء السلام وتعتمد بسلاسة أشكالا مناسبة من المشاركة في كل مرحلة.

ونحث اللجنة على مواصلة البناء على إسهاماتها في عمل فريق الاستشاريين الرفيع، لا سيما في مجال تحسين إسهام الأمم المتحدة في تعزيز القدرات الوطنية لبناء السلام. ومما لا شك فيه أن المبدأ الأساسي للملكية الوطنية، وأهمية دعم العمليات التي تقودها القوى الوطنية، بما في ذلك تنمية القدرات المدنية وبناء المؤسسات، سيوسعان ويعمقان نطاق مجموعة الخبرات المدنية في بناء السلام في أعقاب النزاع. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة أن ترصد تنفيذ استعراض الأمين العام للقدرة المدنية وتقييم آثاره العملية لبناء القدرات الوطنية في المجالات ذات الأولوية الحاسمة لبناء السلام وأن تقدم توصيات بشأن ذلك التنفيذ.

فمن الواضح أن البلدان الخارجة من النزاع في حاجة إلى مؤسسة مثل لجنة بناء السلام لتكون منبرا لتقديم الدعم لها والمشورة والمساعدة لتحسين صورتها دوليا، وبناء الثقة والحوار بين مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين، وحشد الموارد المالية اللازمة لأولويات بناء السلام الفورية والطويلة الأجل، بما في ذلك دعم المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات الحكم.

ولكن لا يزال سجل لجنة بناء السلام بشأن تعبئة الموارد مختلطا. ففي هذا الصدد، ينبغي أن تنظر لجنة بناء السلام في الأهداف المناسبة في مجال تعبئة الموارد، بما في ذلك ما إذا كان يمكن أيضا أن تقدم إسهاما في مجالات أخرى، مثل إدارة المعونة، وتنسيق المعونة والمساعدة التقنية والتواصل مع قطاعات العمل الخيري والقطاعات الخاصة. في هذا الصدد، ينبغي أن يعمل جميع أعضاء لجنة بناء السلام معها لتحديد سبل أكثر وضوحا يمكن من خلالها المساهمة بشكل ملموس في بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول الأعمال.

لا يزال مكتب دعم بناء السلام يضطلع بدور حاسم بالنسبة لسير عمل اللجنة بكفاءة عن طريق تقديم المساعدة في وضع صكوك المشاركة وتقييم التقدم المحرز في الوفاء بالإلتزامات الواردة فيه، فضلا عن تذليل العقبات، وتحديد الفرص المتاحة لتعبئة الموارد.

وضعت سيراليون على جدول أعمال لجنة بناء السلام في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عقب إحالة من مجلس الأمن. وقد عملت لجنة بناء السلام إلى وقتنا هذا مع الحكومة ومع الشركاء الدوليين والمحليين لمعالجة أولويات بناء السلام في البلد. ومنذ ذلك الحين، كان تعاملنا مع لجنة بناء السلام مثمرا، وكما ورد في تقرير لجنة بناء السلام، حققت اللجنة، من خلال العمل مع التشكيل في سيراليون، تقدما هائلا في جهودها لبناء السلام، وفي المقام الأول التوفيق بين عناصر بناء السلام المدرجة في خطة التغيير مع الرؤية المشتركة لفريق الأمم المتحدة القطري والجهود المبذولة لتعبئة الموارد.

توفر خطة التغيير رابطة شراكة قوية بين سيراليون والأمم المتحدة ومجتمع المانحين. وكان لتنفيذها حتى الآن أثر كبير في بناء السلام وإرساء أساس لفتح الطريق أمام التنمية المستدامة وتوطيد السلام. وعلاوة على ذلك، شكلت اللجنة منبرا، من خلال التشكيل القطري، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء

السلام في سيراليون، لتعزيز الحوار بين الأحزاب السياسية وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين أصحاب الالتزام الواضح بكفالة السلام والاستقرار الدائمين. ويعتبر النهج في سيراليون اليوم أفضل الممارسات في مجال التنسيق بين الجهات المانحة.

ساهم صندوق بناء السلام، من خلال المشاركة مع لجنة بناء السلام، بنحو ٣٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ كتمويل تحفيزي لدعم مبادرات بناء السلام واضحة المعالم، بما في ذلك دفع التعويضات لضحايا الحرب، وإنشاء لجنة حقوق الإنسان، وتوفير الدعم الطارئ لقطاع الطاقة، وتنمية مشاريع الشباب والحكم الرشيد وسيادة القانون، وتقديم الخدمات العامة. وأتبع هذا التمويل مبلغا من ٧ ملايين دولار، كان قد خُصص، في جملة أمور، لتعزيز الحوار السياسي ومشاركة المجتمع المدني في العملية السياسي الأمر الذي سيمهد الطريق أمام إجراء انتخابات عام ٢٠١٢. وبرامج الدعم هذه تُسهم مساهمة أساسية في إيجاد مكاسب واضحة للسلام، وأثرها على بناء السلام عظيم القيمة. لذا، فإننا نحثُّ الدول الأعضاء، التي في وضع يمكِّنها من المساهمة في صندوق بناء السلام، على أن تستثمر في تحقيق سلام واستقرار دائمَين.

ومن الواضح أنّ دور لجنة بناء السلام، بمساندة من مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام، يظل حاسماً في الحؤول دون عودة البلدان إلى التراع. لكن هناك حاجة إلى تطوير المزيد من التآزر بين صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام ولجنة بناء السلام، والاتفاق الجديد الذي أُقِر مؤخراً في بوسان، فضلاً عن نشر التقرير عن التنمية في العالم لعام ٢٠١١، والعمل الجاري في الأمم المتحدة بشأن بناء السلام، تشكِّل فرصة أمام البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، أو الإنعاش بعد التراع، لكي تجعل أصواتها ومنظوراتها واحتياجاتها مسموعة بشكل أفضل في الأمم المتحدة. وينبغي للجنة بناء السلام بأكملها أن تشكِّل منبراً عالمياً لتلك المناقشات، بينما ينبغي للتشكيلات القُطرية المخصصة أن تقدِّم الدعم السياسي للتنفيذ على المستوى الميداني.

إن رئيس التشكيلة القُطرية لسيراليون، السفير غويليرمو ريشتشينسكي، زار سيراليون في كانون الثاني/يناير. وقد أبرز تقريره وإحاطته الإعلامية بشأن التشكيلة التقدُّم المحرَز في معالجة الأولويات الرئيسية لبناء السلام والحاجة إلى الدعم المتواصل، ولا سيّما في مجال بطالة الشباب وتمكينهم، وبناء قدرات الشرطة، والحاجة إلى نموٍّ قوي للقطاع الخاص، يمكن أن يتحول إلى المزيد من مكاسب السلام الملموسة وتوطيد السلام المستدام. ونعتقد أن لدى فريق مجلس الأمن الذي زار سيراليون في أيار/مايو أفكاراً مماثلة بشأن التقدُّم المُحرَز والحاجة إلى الدعم لمجابهة التحدِّيات الراهنة.

واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أعرب عن امتنان سيراليون لرئيس وأعضاء تشكيلة سيراليون، فضلاً عن الشركاء الدوليين الآخرين، على التزامهم الثابت بتحقيق أهداف بناء السلام لسيراليون، بموازاة أهداف التحوُّل الإنمائي لدينا.

وختاماً، إن سيراليون، بصفتها أحد أول البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، قد رسمت للآخرين مساراً يمكن أن يستفيدوا منه. وقد شمل ذلك تعديل النُهُج المبكِّرة، بغية الاستخدام الأكثر فعالية لموارد صندوق بناء السلام، وتخفيف العبء البيروقراطي عن كاهل الحكومة، ومواءمة جهود الأمم المتحدة مع الأولويات الوطنية بشكل أفضل. كما استدعى ذلك انتقالاً في المنظور من مشاركة كثيفة على المستوى الميداني، مع تركيز تنفيذي، إلى دور ذي طابع سياسي أوسع، يركِّز على كيفية قيام لجنة بناء السلام مقام منبر دولي للدعم والعمل المتعلقَين بجميع جوانب بناء السلام.

وأخيراً، إن تقوية بناء السلام ستمكِّن البلدان بشكل أفضل من تفادي العودة إلى التراع، واستدامة السلام إلى أبعد من عُمر بعثات حفظ السلام. وهي ستضمن أيضاً

للاستثمارات الضخمة التي تقوم بها الدول الأعضاء في حفظ السلام أن تحقق نتائجها المنشودة. وقد أثبتت هيكلية بناء السلام في فترة وجودها القصيرة أنها جديرة بالتقدير، كما رأى القادة في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، الذي كان هدفه مساعدة البلدان الخارجة من النزاع على القيام بمرحلة انتقالية لا عودة عنها من الحرب إلى السلام المستدام.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد إراسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن وفد بلدي يهنئكم، سيدتي، على ترؤّس كولومبيا مجلس الأمن لهذا الشهر، ويعرب عن امتنانه على الدعوة إلى المشاركة في هذه المناقشة، التي ستُسهم في تعزيز العلاقات بين المجلس ولجنة بناء السلام.

كما أننا نشكر الأمين العام وممثّلي البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي على بياناتهم. إن مشاركتهم تُثبت بوضوح أهمية الشراكات مع الكيانات التي تشارك في الميدان وتقدِّم نظرة إقليمية.

وإنني أشكر أيضاً السفير يوجين – ريتشارد غاسانا، الممثل الدائم لرواندا، على بيانه بصفته رئيس لجنة بناء السلام لعام ٢٠١١. وإننا نقدِّر التقرير الوافي عن أنشطة لجنة بناء السلام في دورتها الخامسة (S/2012/70). كما نقدِّر البيان الذي ألقاه السيد مؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش، والرئيس الحالي للجنة بناء السلام، على المعلومات القيِّمة التي عرضها بشأن أعمال اللجنة في السنة الماضية.

وإننا ننوِّه بأعمال رؤساء التشكيلات القُطرية المخصصة، ونُعرب عن تقديرنا لأعمال السيدة جودي تشينغ – هوبكتر، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، ولمكتبها على المساعدة المقدمة للجنة بناء السلام وتشكيلاتها المختلفة.

إن وفد بلدي يؤيّد البيان الذي سيلقيه الممثل الدائم لتونس، بصفة بلده منسِّقاً للدول الأعضاء في بلدان حركة عدم الانحياز لدى لجنة بناء السلام.

وينوِّه وفد بلادي بالجهود البارزة المبذولة للنهوض بتنفيذ التوصيات الواردة في استعراض عام ٢٠١٠ (S/2010/393، المُرفق)، ولا سيّما التقدُّم في التفاعل بين اللجنة والأجهزة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن.

ويودّ وفد بلدي أن يسلِّط الضوء على المشاركة الهامّة لرؤساء التشكيلات ذات الصلة، وممثلي البلدان المشاركة في مناقشة ولايات بعثة سياسية أو عملية لحفظ السلام. لكنّ بلدي يرى أنه لا يزال هناك مجال للتقدُّم الجاري في ذلك الاتجاه، وفي سياق متميع وغير رسمي، هناك مجال لمناقشة مسائل بناء السلام ذات الاهتمام لدى مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، قد يكون من الممكن تقييم تلك العلاقة في إطار الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. ومع أن هذين الأمرين جانبان مختلفان تماماً من جوانب العملية في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، فإنهما وجهان لعملة واحدة. وتؤكِّد شيلي الحاجة إلى وضع توصيات استعراض عام ٢٠١٠ موضع الممارسة المؤسسية، ممّا يشير إلى ضرورة وجود علاقة غير رسمية ومتميعة مع مجلس الأمن.

وعلى صعيد آخر، يسلِّط بلدي الضوء على العمل المنجَز في السنة الماضية، في ما يتعلق بالمنظمات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والدولية، ولا سيّما الشراكة المنشأة مع مصرف التنمية الأفريقي والروابط الوثقى مع البنك الدولي. ويعتقد وفد بلدي أنّ هذه الخطوات ذات أهمية خاصة في جهود اللجنة للتوعية. وفوق ذلك، إننا نُبرز الاجتماع الرفيع المستوى لبلدان ما بعد النزاع، الذي عُقِد في رواندا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وخبرات هذه البلدان مُدخَلات أساسية في أعمال لجنة بناء السلام.

إن النساء والشباب هم محور أنشطة اللجنة، وقد ظلوا كذلك منذ نشأتها. وتقدِّر شيلي الاجتماع مع المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتدعم استنتاجاته، وبخاصة في ما يتعلق بتنشيط حوار مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على مستوى التشكيلات المخصصة المتعلقة بالأولويات التي ستُعزز المشاركة الأوسع للمرأة في عمليات بناء السلام من البداية.

ويشير تقرير اللجنة بحق إلى الحالة المالية الدولية الراهنة، الذي يترك أثراً فعلياً على تدفُّقات المعونة إلى البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام. وإذ تهدف شيلي إلى التخفيف من آثار الأزمة، فهي ترى أنّه من المهمّ دراسة السبُل لتعزيز علاقة أعمق، وتوطيد المبادرات المشترَكة مع القطاع الخاص.

وأخيراً، نحثّ اللجنة على مواصلة العمل بشأن تطوير إستراتيجية اتصالات، تجعل من الممكن تعميم المعلومات المتعلقة بعمل اللجنة وأهدافها على عدد أكبر من المؤسسات والأشخاص.

يعتقد بلدي بأن لجنة بناء السلام هي أفضل برنامج للمشورة الدولية الحكومية وللقيادة وتطوير الخبرة الفنية والممارسات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنج (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

تؤيد هذا البيان كرواتيا البلد المنضم، والبلدان المرشحان لعضوية الاتحاد الأوروبي وهي: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وآيسلندا، وصربيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب؛ والبلدان المرشحة المحتملة العضوية ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا وجورجيا.

أشكركم يا سيادة الرئيسة على تنظيم مناقشة اليوم الهامة التي تدور حول التقرير السنوي الخامس عن لجنة بناء السلام (S/2012/70). ونعرب عن شكرنا للأمين العام على بيانه، وأود أن أخص بالشكر الرئيسين السابق والحالي للجنة بناء السلام، السفيرين غاسانا ومؤمن على بيانيهما وعلى كل ما قدماه وما يقومان به لصالح بناء السلام. وأشكر الرئاسة الكولومبية على طرحها الورقة المفاهمية لمناقشة اليوم (S/2012/511، المرفق).

ومن المهم القيام مرة في كل عام على الأقل بإجراء تقييم للأعمال التي تضطلع بها لجنة بناء السلام، وهي ممارسة طيبة لتقييم المنجزات التي تحققت خلال الشهور الماضية، واستقاء العبر من الأخطاء، وكذلك التطرق بصورة أوسع للتحديات المباشرة التي تقتضي اهتمامنا الجماعي. أما من حيث إحراز التقدم، فعلينا أن نلاحظ أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، اضطلعت لجنة بناء السلام بطائفة من أنشطة الاتصال الجماهيري الهامة، وقد تعزز في بعض الحالات التماسك بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

ويظهر التقرير أيضا بعض التطورات الإيجابية التي تحققت من خلال مشاركة تشكيلات البلدان المعنية في دعم ستة بلدان مدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. إن هذه التشكيلات التي تؤدي عملا هاما جدا تسعى إلى تقديم التوجيه السياسي الذي يهدف إلى التماسك فيما بين العناصر الرئيسية التي تسعى إلى جعل أولويات بناء السلام ملكية وطنية.

إن إدراج غينيا في جدول أعمال لجنة بناء السلام في شهر شباط/فبراير من العام الماضي والتقدم الذي شهدناه حتى الآن في ذلك البلد في مجال إصلاح القطاع الأمني، وإطلاق خطة تقاعد لـ ٤ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين من خلال

صندوق بناء السلام ونشر الخبرة الفنية المدنية، وتعيين مستشار لإصلاح القطاع الأمني، كلها أيضا خطوات إيجابية.

بيد أنه لا تزال أمامنا تحديات كبيرة. إن جهودنا المصممة على إطلاق العنان للقدرة الكاملة للجنة بناء السلام للتغلب على تلك التحديات يجب أن تتواصل.

وثمة حالات اختبار هامة تمثلت في انتخابات شهر تشرين الأول/نوفمبر في سيراليون والمصالحة الوطنية في ليبيريا. كذلك فإن الحالة في غينيا – بيساو محفوفة بالمخاطر، وعلينا مضاعفة جهودنا للعودة إلى الحياة الدستورية العادية وتخفيف القبضة العسكرية على السلطة المدنية من خلال عملية إصلاح حقيقة للقطاع الأمني.

نعتقد أن لجنة بناء السلام يمكن أن تؤدي دورا في تلك المجالات.

ونعتقد أن لجنة بناء السلام تمر الآن في المرحلة الثانية الهامة من حياتها.وثمة حاجة لتنشيط الالتزام السياسي بهذه الهيئة. وفي هذا السياق، نرحب ترحيبا تاما ببعض التطورات المشجعة التي شهدناها مؤخرا. فعلى سبيل المثال، مثّل الاجتماع الذي انعقد مؤخرا لرؤساء المجموعات واجتماع الممثلين التنفيذيين أو الخاصين للأمين العام في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام مبادرة رائعة لإجراء مناقشة صريحة عن كيفية تقوية العلاقة بين الهيئتين. ولنا وطيد الأمل في أن يستمر هذا الحوار في المستقبل.

ونعرب عن امتناننا الشديد أيضا للمملكة المتحدة على طرحها ورقة غير تم اعدادها بعناية وتهدف إلى تعزيز دور لجنة بناء السلام وتسعى إلى إقامة علاقة أكثر تفاعلية مع المجلس. ويزداد التسليم بالفوائد المتأتية من إقامة علاقة معززة وأكثر عضوية بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام والإمكانية المتاحة حاليا لإقامة صلات نشطة بين مجلس أمن أكثر صراحة وأداء أفضل للجنة بناء السلام. ونأمل أيضا من الحوار التفاعلي بين رؤساء لجنة بناء السلام وأعضاء المجلس المقرر غدا أن يمضي قدما في طرح المسائل.

وبصورة مماثلة، نشعر بالتشجيع بسبب الديناميات المحيطة بتشكيل لجنة بناء السلام المعني بليبيريا، وبالتحديد من خلال تعيين رئيس جديد متفرغ وممثل خاص جديد للأمين العام في مونروفيا. وهذا من شأنه أن ييسر التفاهم المشترك للدورين ويمثل استكمالا جيدا لمبادرة الاتفاق الجديد الذي أخذت زمامه مجموعة السبعة الموسعة.

أخيرا، يسعدنا جدا أن نقر بأن بناء السلام والوقاية اللذين تم أخذهما في الحسبان بصورة جلية في خطة العمل التي وضعها الأمين العام لولايته الثانية. وفي ذلك السياق، نتوق إلى رؤية تقرير الأمين العام المقبل بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وهو تقرير سيصدر في مرحلة لاحقة من هذا العام.

أما وقد قلت هذا، فعلينا ألا ننسى أهم جانب في العملية، ألا وهو الملكية الوطنية. إذ أن بناء السلام لن يكتب له النجاح إلا إذا كان وطني الطابع والقيادة. وبوصفنا مجتمعا دوليا يتعين علينا أن نكون ثابتين في تأييدنا للاستراتيجيات المملوكة وطنيا.

في الختام، فإن بناء السلام عملية تمثّل تحديا معقدا جدا ومتعدد الجوانب. فهو عمل يجري على أساس مستمر، ولا نزال نتعلم أثناء قيامنا بذلك. وفي هذا السياق، نعتقد اعتقادا راسخا أن لجنة بناء السلام تؤدي دورا حيويا. وتستمد قوتها مباشرة من طبيعتها بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية فريدة تابعة لمجلس الأمن، ولكن أيضا بسبب كونها برنامج يقتصر مقره على نيويورك.

إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم الجهود الرامية إلى تمكين هيكل

بنـاء السـلام التابع للأمم المتحـدة من الوفـاء بالتوقعات التي ل إنشـائه، وأود أن أؤكـد للمجلس التـزام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بمواصلة عمل لجنة بناء السلام.

الرئيـس (تكلم بالإسـبانية): أعطي الكلمـة الآن لممثل بلجيكا.

السـيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم يا سيادة الرئيسة على منحي الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن خلال هذه المناقشة الهامة بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

تؤيـد بلجيـكا البيـان الـذي أدلي به للتو باسـم الاتحاد الأوروبي.

لـن أتكلم باسـتفاضة عن تقريـر لجنة بناء السـلام لعام (S/2012/70) الذي يعطي لمحة عامة واقعية عن أنشطة اللجنة وتشـكيلاتها، بيد أنـني أود أن أركّز علـى العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السـلام التي تعتبر جزءا من المسـألة الثالثة في الورقة المفاهيمية.

إن بضع النقاط التي أريد تقاسمها مع أعضاء مجلس الأمن مسـتلهمة من دوري السابق بوصفي رئيسا للتشكيل القُطري المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى والتابع للجنة بناء السلام.

وإذا ما تأمل المرء في السـنوات القليلة الماضية لخلص إلى نتيجة مؤداها أن العلاقات بين مجلس الأمن ولجنة بناء السـلام يمكن من دون أدنى شـك أن تتحسـن بدرجـة كبيرة. وهذه العلاقـة بالتأكيد لم تحقق بعد إمكانيتها الكاملة ويمكن زيادتها وإثرائهـا باتخاذ المجلس لموقف أكثر اهتماما نحو أعمال اللجنة وتشكيلاتها المختلفة.

وأعتقد مخلصا أن أنشطة لجنة بناء السلام جديرة بمزيد من الاهتمام من جانب المجلس. وفي ذلك الصدد، ترحب بلجيكا بشـدة بالأفكار الهامة التي طرحتها المملكة المتحدة في المكذرة المفاهيمية التي جرى توزيعها.

أود أن أشدد على ثلاث نقاط من أجل تعزيز العلاقة بين مجلس الأمـن ولجنة بناء السـلام.وتتعلق نقطتي الأولى بالدور المحتمـل للجنـة، وخاصة تشـكيلاته في المرحلـة التحضيرية للمـداولات التي يعقدها المجلس بشـأن البلـدان المدرجة في جـدول أعماله. ويتعلـق الجانب الثاني بالـدور الذي تقوم به اللجنـة وتشـكيلاتها فيما يخـص متابعة مـداولات المجلس. وتتعلـق النقطـة الثالثة والأخيرة بالعلاقة بـين اللجنة والهيئات الفرعية التابعة للمجلس، وهي العلاقة التي غالبا ما تهمل.

أولا وقبل كل شيء، أنا مقتنع بأن مجلس الأمن بوسعه أن يولي مزيدا من الاهتمام لعمل لجنة بناء السـلام خلال المرحلة التحضيريـة لمداولاتهـا بشـأن بلد مدرج في جـدول أعمالها. وخـلال تلك المرحلة، يمكن للمجلس على وجه الخصوص أن يطلب بشكل ملموس آراء رؤساء مختلف التشكيلات القطرية، بشـأن مواضيع نزع السلاح أو التسريح أو إعادة الإدماج، أو إصـلاح القطاع الأمني، أو التنميـة الاقتصادية – الاجتماعية، أو الفجوات في جدول أعمال بناء السلام أو أي مسألة أخرى تتعلق ببناء السلام. ومن شأن ذلك أن يسمح بدوره للرؤساء بالقيام بإسـهامات أكثر أهميـة وبالتأكيد أكثر تحديدا، وتقديم قيمة مضافة أكبر عند مخاطبة المجلس.

علمتني تجربتي مع جمهورية أفريقيا الوسـطى أنه من المفيد للغاية بالنسـبة للتشـكيلة زيارة البلد، قبـل مداولات المجلس ببضعة أسـابيع. وستسـمح هذه الزيارات، إذا تمت في الوقت المناسـب وحـدد توقيتها بعناية على جـدول أعمال المجلس، للتشـكيلات بإحاطة المجلس علما بأقصى دقة ممكنة، بشـأن المسائل الذي يمكن أن يكون المجلس قد طلب بالفعل التحقيق فيها بالتفصيل. وأنا لا أرى لماذا لم يقترح المجلس سفر رئيس التشـكيلة إلى البلـد المعـني، قبل المناقشـة في المجلس. ويمكن للمجلس أن يطلب أيضا من الرؤساء التركيز على مسائل محددة مرتبطة ببناء السـلام خلال زياراتهم الميدانية. ومن الواضح أن

المشـورة المقدمة على هذا الأسـاس من قبل التشكيلات يمكن أن تنتهي في القرارات والمقررات التي يتخذها المجلس في كثير من الأحيان في نهاية مداولاته. ويضطر المرء للاستنتاج أن بُعد بناء السلام غالبا ما يغيب عن قرارات المجلس.

يقـودني ذلـك إلى نقطـتي الثانية. ولقد علمتـني التجربة بوصفي رئيسا لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى أن أية إشارة إلى بناء السـلام في قرار مجلس الأمن تسـاعد على تعزيز عمل التشكيلة، ويأخذها أيضا على محمل الجد البلد قيد النظر.

ولذلـك أغتنم هذه الفرصة لأحث على إدراج المزيد من الإشـارات إلى شواغل بناء السـلام بشكل متكرر في قرارات المجلـس. كمـا يمكن لرؤسـاء التشـكيلات أيضـا التعريف بقرارات المجلس خلال زياراتهم للبلدان المعنية ونقل الرسـائل الخاصة بسياسـاته، من خلال اتصالهم بسلطات البلدان. ومن شـأن ذلك أيضا تحسين التماسك بين التشكيلة وبعثات الأمم المتحدة في الميدان، التي أسند المجلس ولايات إليها. لقد علمتنا التجربـة أنـه في بعض الحالات لا يتفق فـإن كبار ممثلي الأمم المتحـدة في الميدان مع آراء أعضاء التشـكيلة. ويمكن للتوجيه المنسق من قبل المجلس المساعدة على تفادي هذه الحالات.

وأخـيرا، أود أن أؤكد بإيجاز على وجود مجال لتحسـين التعـاون بـين لجنة بناء السـلام وغيرهـا من الهيئـات الفرعية لمجلـس الأمن. لقد أحطت في مناسـبات عدة، بصفتي رئيس التشكيلة القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى، علما فريق مجلس الأمـن العامل المعني بالأطفال والتراع المسـلح بنتائج الزيارات الميدانية التي قمت بها. ولا تزال هذه العلاقة بين التشـكيلات وبعض الهيئات الفرعية للمجلس مهملة في الغالب. ومن نفس المنطلـق، كان لي اتصال وثيق جـدا بالممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالأطفال والتراع المسلح والمعنيين بالعنف الجنسي في حالات التراع. وأنا مقتنع بأن مثل هذا التفاعل كان مفيدا للغاية، وينبغي حتى تكثيفه.

في الختـام، أؤكد مجددا اقتناعـي بأنه يمكن للتعزيز الكبير للعلاقة الحاسمة بين المجلس ولجنة بناء السلام، وبأن أية مبادرة يتخذها مجلس الأمن لتحقيق هذه الغاية ستكون موضع تقدير كبير من قبل التشكيلات.

الرئيـس (تكلم بالإسـبانية): أعطي الكلمـة الآن لممثل كرواتيا.

السـيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلـم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقي باسـم الاتحاد الأوروبي قبل دقائق معـدودة، لكنني أود أيضا أن أقـدم بعض الملاحظات الموجزة بصفتي الوطنية.

دعـوني أبدأ كلمتي بتوجيه الشـكر إلى الأمين العام على تصريحاته المدروسـة بعناية، بشأن هذه المسألة الهامة. كما أود أيضا أن أشـكر السـفير غاسـانا، الرئيس السـابق للجنة بناء السلام، على رئاسته المقتدرة للجنة عام ٢٠١١، وتقديم تقرير للجنـة في دورتهـا الخامسـة (S/2012/70)، وكذلك الرئيس الحـالي، السـفير مؤمن، على ملاحظاته الـتي نتفق معها تماما. أخيرا، أود أن أشـكر ممثل البنك الدولي على آرائه وإسهاماته القيمة.

إن تقرير لجنة بناء السـلام الذي نناقشه اليوم، وخصوصا عندما يتناول التشـكيلات القطرية، يشـكل دليلا على جهد اللجنة المستمر الذي تبذله من أجل دعم الجهات الفاعلة على المسـتوى الوطني، فيما يخص الملكية الكاملة لعملية بناء السلام في بلدانهم وقيادتها. وكما يتجلى في نتائج الاستعراض الأول، الذي جـرى عام ٢٠١٠، لهيكل بناء السـلام بالأمم المتحدة (S/2010/393، المرفـق)، يمكن تلخيص المهام الرئيسـية للجنة بناء السـلام في ثلاثة مجالات رئيسـية هي المواكبة السياسـية، وتعبئـة الموارد والتنسـيق. تبعا لذلك، ينبغـي للإنجازات التي حققتها اللجنة في تلك المجالات أن تشـكل أساسـا للتحليل

الدقيق لانجازاتها في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، وكذلك لتقييم إسهامها وقيمتها المضافة.

في ذلك الصدد، من الضروري أن نبدأ بتناول العمل الهام للمكونات التشغيلية للجنة، التشكيلات القطرية. ولا يمكن إنكار إنجازاتها الكبيرة في مجال تحقيق التقارب السياسي والعملية الانتخابية، وتنمية القدرات وبناء المؤسسات، على الرغم من أنه يبدو في بعض الأحيان أنه لا يعلن عنها دائما بما فيه الكفاية. وعلاوة على ذلك، تستحق جهود اللجنة البارزة لتحقيق المزيد من المشاركة الكبيرة في أنشطة بناء السلام من جانب المؤسسات المالية الدولية، وإدراج احتياجات وأولويات بناء السلام في جدول أعمال التنمية، التقدير الكامل والمزيد من الدعم.

تشهد كل تلك الانجازات على طموح اللجنة وقدرتها على أن تكون بمثابة منبر سياسي لتحديد الأولويات على المستوى الوطني، وحشد الدعم الذي تمس الحاجة إليه، أيا كان الشكل الذي يتخذه، والاحتفاظ بتركيز دولي مستمر على الأولويات والأهداف الوطنية الخاصة ببناء السلام.

في الوقت نفسه، أود أن أؤكد على الأهمية التي تعلقها كرواتيا على إقامة شراكات عالمية جديدة وشاملة وتمثيلية، تجمع بين الجهات المانحة التقليدية والجديدة منها، التي تملك في كثير من الأحيان تجربة مماثلة لتلك الدول التي هي مستعدة لدعمها. في ذلك الصدد، فإننا نتابع عن كثب المبادرات الجديدة الناشئة والمشاريع الرائدة ذات الصلة التي تهدف إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والجهود المبذولة من أجل وضع المؤشرات المناسبة للمساعدة على قياس التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية، وكذلك للنهوض بالمسائل المتعلقة بالشفافية والمساءلة والنهج الموجه لتحقيق النتائج. ونأمل في أن تبث التأثيرات المتبادلة والتفاعل المحتمل بين هذه المبادرات والأنشطة التي تضطلع بها لجنة بناء السلام وتشكيلاتها، حماسة وحيوية جديدة في جهود بناء السلام الجارية والمستقبلية.

في ذلك السياق، ومع مراعاة الأهمية الخاصة لبناء القدرات في البلدان الخارجة من الصراعات، اسمحوا لي أن أضيف أن كرواتيا تعلق أهمية كبيرة على متابعة استعراض القدرات المدنية الحديثة، إنشاء منبر إلكتروني، يسمى CapMatch، هو عبارة عن منبر عالمي يهدف إلى وضع آليات التي توجهها نحو الطلب وتقوم على أساس الشراكات ومرنة وفعالة، لنقل المهارات والمعارف المدنية إلى الأطراف الفاعلة الوطنية. ونحن نعتبر أن إعادة إنشاء تلك المهارات والمعارف على المستوى الوطني عنصرا حاسما في كل جهد لبناء السلام بعد انتهاء الصراع وأحد الضمانات الرئيسية لكي لا تنزلق المجتمعات الهشة عائدة إلى الصراع واليأس. نحن مهتمون جدا في رؤية ذلك البرنامج يعمل بكفاءة في جميع البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وستؤدي كرواتيا دورها في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بأداء اللجنة في المقر وعلاقاتها مع الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والهيئات التنفيذية، فمن الواضح أن ذلك المجال الذي أهمل إلى حد ما، يحتاج إلى مزيد من المداولات ومن المأمول أن يستفيد من التحسن الكبير. فعلى سبيل المثال، من الواضح أن اللجنة، من خلال تقديم رأيها وإسداء مشورتها في المجالات ذات الأولوية التي أنشئت في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحليل المجلس ومداولاته والقرارات النهائية التي يتخذها، خصوصا خلال التحضير لزيارات المجلس إلى تلك البلدان، وكذلك في إنشاء الولايات، وتجديدها أو تغييرها، وفي القرارات الأخرى بشأن مشاركة الأمم المتحدة في تلك البلدان. وفي هذا الصدد، نحن

نؤيد تأييدا كاملا طلبات زيادة تعزيز العلاقة بين المجلس واللجنة، وإضفاء الطابع المؤسسي المناسب لها.

وتتمثل إحدى نقاط البداية الجيدة، كما اقترح السفير مؤمن في بيانه، في عقد جلسات دورية لتبادل المعلومات بين المجلس والتشكيلات القطرية المخصصة، والتي ينبغي أن تعقد كل ثلاثة أشهر.

في الوقت نفسه، فقد أصبح من الواضح، كما جاء في المذكرة المفاهيمية، أنه في ظل هذا ”التزاحم والتشتت الذي يطبع ميدان الجهات التنفيذية في البلدان المدرجة في جدول أعمالها“ (S/2012/511، المرفق، الفقرة. ١١)، يجب أن يكون هناك تقسيم واضح للعمل والتعاون المشترك بين مختلف مكونات وجود الأمم المتحدة في الميدان. وهذا النهج لن يجعل فقط رسائل الأمم المتحدة ومشاركتها أكثر تركيزا وكفاءة، ولكنه سيعطي أيضا مثالا على القيادة في هذا المكون الصعب نوعا ما من المساعدة الدولية، وستعزز الأمم المتحدة مصداقيتها ويؤكد من جديد تماما دورها الريادي.

وأختتم بالاقتباس من الأمين العام، الذي قال مؤخرا أن بناء السلام هو مهمة تنطوي على الكثير من العناصر الفاعلة، ونميل إلى إضافة ”وهي مهمة ذات أوجه كثيرة“. ولا يمكن أن نأمل في اغتنام الفرصة الملائمة واختيار الأدوات المناسبة من أجل مساعدة المجتمعات على تجاوز مشاكلها وإيجاد مستقبل أكثر إشراقا وأكثر فائدة إلا من خلال التزام سياسي حقيقي من جانب الحكومات، وخصوصا تلك التي تشارك في العضوية المتنوعة للجنة بناء السلام، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، واضعين في اعتبارهم أنه لا يوجد حل واحد يناسب جميع الحالات.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة. نرحب ببيانات المتكلمين السابقين، بما في ذلك مداخلاتا السفيرين مؤمن وغاسانا. نحن نتفق مع التقييم الذي مفاده أنه لا يزال يتعين على لجنة بناء السلام الوصول إلى مستوى كامل إمكاناتها، وأنه يتعين علينا القيام بالعمل على نحو أفضل. ونحن نؤيد الأفكار المطروحة في ما يتعلق بالعلاقة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن وكذلك النقطة المثيرة للاهتمام – التي أعتقد أن ممثل ألمانيا قد تناولها – وهي ضرورة تعزيز الصلة بين عمل لجنة بناء السلام وجدول أعمال التنمية بعد عام ٢٠١٥.

أود أن أركز على ثلاثة مجالات هي التي نرى أنها حاسمة بالنسبة لعمل اللجنة في المستقبل. المجال الأول هو تعزيز أثر اللجنة في الميدان، وكان من الواضح أنه أحد الموضوعات العامة لاستعراض عام ٢٠١٠، وهو موضوع من السهل أن نتكلم بشأنه لكن من الصعب جدا تحقيقه، كما نعلم. من الواضح، أن إيجاد صلات أفضل مع الأطراف الفاعلة في الميدان – في ”الوجوه الكثيرة“ – هو جزء مهم من الحل. يجب على اللجنة أن تنظر في الكيفية التي يمكنها أن تدعم بها بصورة أفضل عمل بعثات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية – والممثلين الخاصين للأمين العام، والممثلين التنفيذيين للأمين العام والمنسقين المقيمين. العلاقات بين التشكيلات القطرية والجهات الفاعلة في الميدان تحتاج إلى توضيح وتعزيز أكثر من ذلك بكثير.

يجب أن نكفل أن تتجسد المناقشات بشأن السياسة العامة هنا في نيويورك على شكل تنسيق عملي في الميدان وأن تعكس أيضا الحقائق الميدانية. وبوصفنا دولا أعضاء، نحن بحاجة إلى الحفاظ على الحوار مع جميع عناصر منظومة الأمم المتحدة لضمان الانسجام. يجب علينا أن ننظر بعناية إلى المزايا النسبية للجنة بناء السلام. وهي تشمل الدور في مجال الدعوة وطابعها

كمنظمة تستند إلى الدول الأعضاء وتتسم بتركيبة فريدة من نوعها. إن لدى لجنة بناء السلام القدرة على جَمع مختلف أصحاب المصلحة. وينبغي لها أن تنظر في مزيد من المشاركة النشطة من جانب الجهات الفاعلة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك في الميدان.

كما أن تعبئة الموارد أمر حيوي لزيادة التأثير في الميدان، ولكنه صعب جدا، وبطبيعة الحال، أصعب الجوانب جميعها. ويبدو مفيدا جدا النهج الجديد الذي اتبعته لجنة بناء السلام وقوة بناء السلام في ليبريا، في وضع خطة موسعة للأولويات تتصل ببيان من الالتزامات المتبادلة. نحن نشجع التشكيلات القطرية على وضع خريطة للمساعدات الدولية وإيجاد سبل أكثر فعالية للحصول على الدعم من الشركاء في التمويل.

أما النقطة الثانية التي أود أن أتناولها فهي أهمية دعم الملكية الوطنية، التي يجب أن تكون مبدأ تنظيميا رئيسيا. وقد بينت لجنة بناء السلام مرارا وتكرارا أنها تعمل على أفضل وجه عندما تدعم الأولويات المحددة وطنيا. ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى صياغة التزامات بشكل أكثر تحديدا وأفضل بين لجنة بناء السلام والبلدان المدرجة في جدول أعمالها، لجعل تلك الالتزامات أكثر قابلية للقياس ومواءمتها على نحو أوثق مع الأولويات الوطنية. ونحن نرحب بالجهود التي يتم بذلها في نيويورك الرامية إلى إشراك الممثلين الدائمين للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام بشكل أكثر أوثق في عمل اللجنة في مجال السياسات.

أما النقطة الثالثة التي أود أن أتناولها فتتعلق بالعلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. لقد دأبنا على التشجيع على علاقة أوثق وأكثر عضوية بين هاتين الهيئتين. ونرحب بالخطوات الإيجابية في هذا الصدد، بما في ذلك تعزيز مشاركة التشكيلات القطرية التابعة للجنة في مناقشات المجلس. ونشجع إجراء المزيد من الحوار غير الرسمي بين المجلس ولجنة بناء السلام، ونرحب أيما ترحيب بالحوار التفاعلي الذي سيعقد غدا باعتباره فرصة لمناقشة صريحة. ينبغي للمجلس، باعتباره أحد أجهزة التي انبثقت عنها لجنة بناء السلام، أن يبيِّن بوضوح توقعاته، ولا سيما فيما يتعلق بدور لجنة بناء السلام الاستشاري. ويمكن للمجلس الاستفادة بشكل أفضل من ذلك الدور الاستشاري، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بتجديد الولايات والفترات الانتقالية في مشاركة الأمم المتحدة في بلد ما. وهناك أيضا دور للجنة تؤديه في الإنذار المبكر للمجلس. كما لاحظ مندوب جنوب أفريقيا في وقت سابق، ينبغي أن تستخدم النصيحة التي تُسديها لجنة بناء السلام في جميع الأوقات عندما تكون النصيحة ذات صلة.

وكما أكد السفير مؤمن، يجب أن تكون لجنة بناء السلام مشروعا جماعيا. يحاول بلدي القيام بدوره. كنا، في الواقع، المانح الأول لصندوق بناء السلام، وأود أن أعلن عن مساهمة جديدة اليوم قدرها ١٢ مليون دولار. لقد تبرعنا بمبالغ أخرى لدعم التشكيلات القطرية المخصصة كما قدمنا مساهمات أخرى. هناك المزيد من التفاصيل في البيان الذي عممته. أود أن أذكر فقط أنه من أجل المساعدة على كفالة أن تتمكن اللجنة بشكل أفضل من قياس الأثر في الميدان، وتتقاسم دروس بناء السلام المستفادة من منطقتنا – منطقة آسيا والمحيط الهادئ – فقد أصدرنا تقريرا عن الدروس المستقاة في مجال حفظ السلام، مع التركيز على الأخطاء التي وقع بها بلدي عندما سعى للمساعدة في بناء السلام في بوغانفيل في جزر سليمان في بابوا غينيا الجديدة. وقد تم إصدار ذلك التقرير بنيويورك في الشهر الماضي، وهو متاح خارج القاعة.

وفي الختام، أود أن أقول إننا نأخذ على محمل الجد دورنا في المؤسسة الجماعية لبناء السلام. وأود أن أؤكد للمجلس على التزامنا المستمر بكفالة أن تستمر لجنة بناء السلام في

التطـور حتى تتمكن من تحقيق تغيير حقيقي في حياة الناس في البلدان الخارجة من الصراع.

الرئيسـة (تكلمـت بالإسـبانية): أعطـي الكلمـة الآن لممثل تونس.

السـيد جيراندي (تونس) (تكلم بالإنكليزية): يشـرفني أن أتكلم بالنيابة حركة عدم الانحياز بشـأن أنشـطة لجنة بناء السلام.

أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة. أود أيضا أن أشـكر الأمين العام، وسـعادة السيد عبد الـكلام عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش ورئيس لجنة بناء السـلام، والسفير يوجين – ريتشارد غاسـانا، الرئيس المنتهية ولايته، على بياناتهم التي أدلو بها.

ترحـب حركة عـدم الانحياز بفرصة المشـاركة في هذه المناقشـة المفتوحة لكي تؤكد مجـددا تأييدها القوي للجنة بناء السـلام، والتزامها بالمسـاهمة بنشـاط في وضع جدول أعمال لبناء السلام أكثر تماسكا وتكاملا.

وتحيط اللجنة علماً مع التقدير بأن التقرير الخامس للجنة بناء السلام (S/2012/70) يعبر عن ما أحرز من تقدم حتى الآن في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الميسـرين (S/2010/393، المرفق) بشأن عملية الاستعراض لعام ٢٠١٠. وترحب الحركة أيضـاً بتنفيـذ خريطة الطريـق الطموحة لعـام ٢٠١٠ بقيادة السفير مؤمن.

ومـع ذلـك، لابد أن نعتـرف، كما يشـير التقرير، بأن لجنة بناء السـلام مازالت تواجه بعض التحديات الهامة، ومن بينهـا تكثيف الصلة بين السـلام والتنمية مـن خلال مواصلة إيلاء الأولوية للتنشـيط الاقتصادي والبعد الاجتماعي للتنمية وترسـيخ مبادئ الملكية الوطنية وتنمية القدرات الوطنية. كما تواجه اللجنة تحدي زيـادة أثرها الملموس في الميدان، وضمان اتخاذ تدابير منسـقة جيداً ومتسـقة على أرض الواقع وكفالة تمويل أسـرع ويمكن التنبؤ به لأنشـطة الإنعاش على الأجلين المتوسط والطويل.

ونحن جميعاً على اقتناع أيضاً بأنه ما زال هناك عمل كثير لضمان أن يكون بناء السـلام مصطلحاً محوره الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ترحب الحركة بكون الفترة المشمولة بالتقرير شـهدت اهتماماً متزايداً مـن جانب الـدول الأعضاء بعمل اللجنة.

وتـرى الحركة أن هذا الاهتمـام المتزايد يجب أن يفضي إلى تفاعل أوثق وأكثر ديناميكية بين لجنة بناء السـلام ومجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن شـأن هذا التفاعل الوثيق أن يمكن الأمم المتحدة من التصرف والأداء كهيئـة واحـدة عندمـا يتعلق الأمـر بتحديد جدول أعمال بناء السلام على أساس نهج متكامل وأكثر اتساقاً، مع تعزيز التخطيط المشـترك وتوفير تعريفات واضحة لمسؤوليات الأطـراف الفاعلـة، إلى جانـب تفاصيل وافية بشـأن البرامج تلافياً للتداخل والازدواجية. وتحسـين تنسـيق استراتيجيات الأمـم المتحدة وإجراءاتها يتطلب بناء تآزر أقوى بين لجنة بناء السـلام والهيئات الرئيسـية الأخرى في الأمـم المتحدة، بما في ذلك الهيئـات العملياتية، وتعزيز أوجه التآزر مع صندوق بناء السـلام، حتى يتسـنى للجنـة أن تقوم بدور محوري في رسـم السياسـة العامة للصندوق تجنباً لأي ثغـرات في تعبئة الموارد. ولتحقيـق ذلك، نحتـاج إلى تركيز اهتمامنا علـى دور اللجنة في تقديم المبادئ التوجيهية والاسـتراتيجيات بشـأن أنشطتها لبناء السـلام إلى الأمم المتحدة، لزيادة تقوية الصلة بين الأمن والتنمية.

ولجنة بناء السـلام، بهيـكل عضويتها الفريد، الذي يضم دولاً أعضاء تخدم في هيئات رئيسية للأمم المتحدة وتمثل كثيراً مـن المناطـق الجغرافية في العـالم، يهيئ لها موقعهـا أن تكون

مركزاً للتنسيق وتبادل الخبرات والمعارف، ومن ثم مساعدة البلدان في تحديد وترتيب أولوياتها وإنجازها بأفضل الطرق الممكنة. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة أن تولي اهتماماً خاصاً لضرورة تنمية القدرات الوطنية ومواصلة تعزيز بناء المؤسسات من خلال الآليات والموارد المالية والفنية اللازمة لذلك.

وتنشيط الدعم السياسي للدول الأعضاء والتزامها أمر أساسي لتحقيق الطاقات الكاملة للجنة بناء السلام، خاصة وهي تستكشف توسيع جدول أعمالها. وكما يشير تقرير الميسرين بشأن استعراض عام ٢٠١٠، ينبغي أن يكون هذا الاستعراض جرس تنبيه لتعزيز العزم الجماعي على التعامل مع بناء السلام بطريقة أكثر شمولاً وحزماً.

وهيكل العضوية الفريد من نوعه للجنة بناء السلام يجعلها طرفاً موثوقاً يمكن لمجلس الأمن أن يعول عليه في التعامل مع مسائل الصراع. وكون ٩ من أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام حالياً ييسر هذه العلاقة الدينامية بين اللجنة والمجلس. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة مجدداً تركيزها على العناصر التالية المتعلقة بالدور الاستشاري للجنة مع مجلس الأمن.

أولاً، يمكن للجنة بناء السلام أن تقوم بدور رئيسي في استرعاء انتباه المجلس إلى الحالات التي قد تشكل تهديداً للسلم والأمن، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان المدرجة في جدول أعمالها. ويمكنها أيضاً قياس التقدم من تحقيق الاستقرار إلى السلام المستدام في تلك البلدان. ثانياً، ينبغي للمجلس أن يكفل مشاركة كاملة للجنة بناء السلام في جميع المناقشات التي تقع في مجال اختصاصها. والإشراك الكامل للجنة سيساعد مجلس الأمن على الاضطلاع بفعالية بدوره الأساسي في إطلاق عمليات بناء السلام في المناطق الحرجة في مرحلة مبكرة. ثالثاً، الدور الوقائي للجنة بناء السلام ينبغي أن يكون أحد الركائز الأساسية لأنشطتها،كما يتعين مواصلة استكشافه. ونحن مقتنعون بأن ثمة مجالاً لكي يستفيد المجلس استفادة كاملة من الدور الوقائي للجنة في ولايتها الحالية. رابعاً، يجب أن يتواءم عمل التشكيلات القطرية بالكامل مع الأهداف الشاملة للأمم المتحدة لبناء سلام مستدام بعد الصراع، عن طريق ضمان الملكية الوطنية الكاملة لجميع مبادرات بناء السلام. وينبغي أن تتاح الفرصة لرؤساء التشكيلات لتقديم إحاطات إعلامية لمجلس الأمن واللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام ضماناً للمشاركة والمساءلة.

أخيراً، أود التأكيد مرة أخرى على أن حركة عدم الانحياز ستظل ملتزمة بقوة بدعم جهود لجنة بناء السلام لتحقيق السلام المستدام.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد شين دنغ إيك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أعرب عن خالص تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن بناء السلام بعد الصراع. وأعرب عن التقدير والترحيب الحار بالسفير يوجين ريتشارد غاسانا، الرئيس السابق للجنة بناء السلام، ورئيسها الحالي السفير مؤمن، والأمين العام بان كي – مون، وأشكرهم على بياناتهم اليوم. وفضلاً عن ذلك، فإن مشاركة السيد جواكيم فون أمسبرغ، نائب رئيس البنك الدولي، في مناقشة اليوم ملائمة ومفيدة. وأعتقد أن هذه المناقشة سوف تعمق فهم طبيعة ونطاق الدور الذي تقوم به اللجنة.

ما فتئت لجنة بناء السلام على مدى السنوات الست الأخيرة تطور أساليب ناجعة للاضطلاع بولايتها، وتعبئة الجهود الدولية لمساعدة البلدان الخارجة من حالات الصراع. والتقرير السنوي الخامس للجنة (S/2012/70)، الذي أعد بالتشاور الوثيق بين الدول الأعضاء، وتقرير مكتب دعم بناء السلام، يقدم عرضاً واضحاً للإنجازات التي تحققت والتحديات

التي واجهتها اللجنة خلال دورتها الخامسة. تلك قفزة هامة إلى الأمام، إذ يعبر التقرير الآن ولأول مرة عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الميسرين، المعنون ”استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام“ (S/2010/393، المرفق).

ينبغي تنفيذ عمليات بناء السلام بطريقة تعزز وتحترم الملكية الوطنية وأولويات البلدان المتلقية. والهدف النهائي لبناء السلام ليس تحقيق الاستقرار ما بعد الصراع فحسب، بل وإنشاء قاعدة للتنمية المستدامة طويلة المدى أيضاً. وبذلك، حققت اللجنة إنجازات كثيرة في مجال المرافقة السياسية. وعلى سبيل المثال، تمكنت اللجنة من دعم تنمية القدرة الوطنية لإنفاذ القانون في ليبريا منذ عام ٢٠١١. كما وفرت الدعم الفعال للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في غينيا - بيساو في آذار/مارس الماضي، رغم الانقلاب العسكري الذي وقع بعد ذلك، وهو ما ينبغي إدانته بشدة، وإعادة الأمور إلى سابق عهدها، كما ينص على ذلك قرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢). وفضلاً عن ذلك، يود وفدي أن يؤكد على أن تعزيز القدرة الوطنية في أعقاب الصراع أمر أساسي أيضاً لتحقيق السلام المستدام وصونه.

وينبغي كذلك تعزيز الشراكة بين جميع أصحاب الشأن، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، مع قيام اللجنة بدور الميسر. وبشكل خاص، فإن الشراكات الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، أساسية في تأمين الموارد المالية والاعتمادات الفعالة في الميزانية. يتيح الانتهاء مؤخرا من وضع إستراتيجيتين جديدتين للحد من الفقر في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى فرصة كبيرة لتعزيز شراكة الأمم المتحدة مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.

توثيق الروابط والتنسيق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام أمر ضروري لتنفيذ ولايات بناء السلام، ومساعدة البلدان على الوفاء بالمطالب المتعددة الأوجه في الميدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وينبغي أن تكون الزيارة التي قام بها أعضاء المجلس إلى ليبريا وسيراليون مفيدة في تحديد الثغرات والصعوبات التي تواجه لجنة بناء السلام على أرض الواقع. من شأن هذه الزيارات أن تعزز العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام بطريقة فعالة وديناميكية وتآزرية وبتفكير يستشرف المستقبل. عندما يزيد تعزيز الترابط بين الهيئتين، سنكون في وضع أفضل لمواجهة التحديات الجديدة على الأرض عند ظهورها.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجنة أن تطور طريقة منهجية لكي يستفيد مجلس الأمن بشكل أفضل من الدروس المستفادة والأصول المكتسبة من خلال أنشطة اللجنة في التشكيلات القطرية المخصصة الست. ويمكن للدروس المستفادة والخبرات المتراكمة في كل تشكيلة أن تضيف منظوراً قيماً للمناقشات التي تجري في مجلس الأمن بشأن البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ومع ذلك، أود أن أشير إلى أن التشكيلات، التي هي الأدوات الرئيسية لأنشطة لجنة بناء السلام، عموما ما يكون استغلالها دون المستوى. وأرى ثمة مجالات محتملة يمكن أن تنشأ فيها أوجه التآزر إذا ما صارت التشكيلات والأصول جزءا من المناقشات في مجلس الأمن على نحو يتسم بالكفاءة. ونعتقد أيضا أن ثمة حاجة إلى تطوير المزيد من الطرائق لتعزيز التفاعل بين التشكيلات ومجلس الأمن.

لقد أسهمت جمهورية كوريا في أنشطة بناء السلام، بما في ذلك شغلها منصب نائب رئيس لجنة بناء السلام عام ٢٠٠٩ وعضوية اللجنة التنظيمية، وتبرعت بمبلغ ٤ ملايين دولار لصندوق بناء السلام منذ إنشائه عام ٢٠٠٦. ويقف وفد بلدي على أهبة الاستعداد لزيادة مساهماتنا في القضية

النبيلة المتمثلة في بناء السلام، ويتطلع إلى مزيد من النقاش في مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن سبل تحسين دور لجنة بناء السلام بغية تحقيق عالم أكثر أمنا واستدامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيدة مورغان (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يتوجه بالشكر إلى وزيرة خارجية كولومبيا، السيدة ماريا أنجيلا هولغين كويار، على عقد هذه المناقشة عن عمليات بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ستسهم هذه المناقشة في تعزيز عمل لجنة بناء السلام وستساعد على جعل عملياتها أكثر فعالية، مما يسمح لنا بالاستفادة من الدروس المستقاة في السنوات السبع من وجودها وتحسين التماسك والاتساق والتنسيق مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

لقد أظهرت التجربة في السنوات القليلة الماضية أن تعزيز الاستقرار الاجتماعي جزء أساسي من عملية بناء السلام. واستنادا إلى الأولويات التي يضعها البلد نفسه، ينبغي أن تشمل استراتيجيات ما بعد انتهاء الصراع إجراءات لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وضمان التوازن المناسب بين متطلبات الإصلاح في القطاع الأمني، وتعزيز سيادة القانون وتلبية الاحتياجات الأساسية للناس.

وفي ذلك الصدد، تؤكد المكسيك مجدداً ضرورة التشديد على الملكية الوطنية في جميع مراحل عملية بناء السلام، وتدعم خطة عمل اللجنة التي تتمحور حول تعزيز تنمية القدرات الوطنية، وتعبئة الموارد، تجميع العوامل الرئيسية حول أهداف مشتركة لبناء السلام واعتماد صكوك للتعاون تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع واقع كل بلد.

وبصفة المكسيك ميسراً مشاركاً لاستعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠، فإنها ترحب بالتقدم المحرز في الامتثال للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2011/527)، وتحديدا تنفيذ خطة العمل الرامية لتعزيز قدرات المنظمة القدرة وآلياتها بحيث يتسنى أن يكون لها أثر أكبر في هذا الميدان، وتقوية علاقات اللجنة مع الكيانات العاملة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة سواء في المقر أو في الميدان. ونرحب أيضا باعتماد قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٥٥، الذي يهدف إلى توفير الاستمرارية في مبادرة القدرات المدنية، التي تعمل على تشجيع تنمية القدرات الوطنية، والارتقاء بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي، وزيادة مشاركة المرأة تحقيقاً لتلك الغاية.

يشكل ذلك التقدم أيضا الجهود المبذولة لمعالجة التحديات العالقة، مثل تعزيز أوجه التآزر والروابط مع الجهات الأخرى ذات الصلة في المقر ومع مصارف التنمية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والسلطات الوطنية. علاوة على ذلك، ينبغي توسيع نطاق إستراتيجيات بناء السلام، بما في ذلك تجاوز البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة.

وفي إطار ذلك العمل، من المهم الاستفادة من المشورة والقيمة المضافة للجنة بناء السلام في المناقشات مع مجلس الأمن ومواصلة تعزيز مشاركة رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة في مداولاتها. وينبغي أن توفر مساهماتهم تحليلات عالية الجودة التحليل يمكن أن تساعد في تحسين ولايات بعثات حفظ السلام، بخاصة في العمليات الانتقالية.

ولكي يتسنى للجنة أن تمتثل الامتثال الكامل لولايتها، من الضروري أن تحصل على موارد مالية بطريقة يمكن التنبؤ بها من خلال صندوق بناء السلام. وقد ساهمت المكسيك ماليا طواعية في لصندوق، واقترحت برامج للتدريب الانتخابي في بعض البلدان الخارجة من الصراعات.

في عام ٢٠١٠، خلال استعراض لجنة بناء السلام، كان السؤال المركزي هو تحديد القيمة المضافة التي يمكن أن تقدمها اللجنة لهيكل بناء السلام، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها. وبعد عامين من ذلك التقييم، تعترف المكسيك بأن اللجنة قد ازداد وزنها السياسي وقدرتها على جمع العناصر أساسية معا. وتقف النتائج الإيجابية لعمل بعض التشكيلات القطرية دليلاً على ذلك.

ستواصل المكسيك دعم اللجنة حتى تزداد قوة بوصفها أداة رئيسية لتعبئة الجهود من أجل بناء السلام وإعادة البناء في البلدان التي تمر بحالات ما بعد انتهاء الصراع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة أندرسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على وضعكم مناقشة اليوم في البرنامج. سيجري توزيع نسخة أطول من بياني.

لقد مضى ما يقرب من عامين منذ أن قدم الميسرون المشاركون – وكان لي شرف أن أكون واحدة منهم – استعراضنا لعمل هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام (S/2010/393، المرفق). ويحتوي تقرير لجنة بناء السلام المعروض علينا اليوم (S/2012/70) على الكثير من المعلومات المفيدة عن الخطوات التي اتخذت طوال عام ٢٠١١. وهناك أيضا قدر من التحليل والتقييم النزيه.

وكما هو الحال دائما، كان التزام الرؤساء – وتفاني موظفي مكتب دعم بناء السلام – علامة مضيئة. وما من سبيل للانتقاص من التقدم المحرز في السنة الماضية، وبيان الاتحاد الأوروبي، الذي نؤيده، يعترف بعدد من أوجه التقدم المحرز. بيد أنني أتكلم اليوم بشيء من نفاد الصبر، ليس فقط بصفتي ميسرة مشاركة لاستعراض عام ٢٠١٠، بل بصفتي ممثلة لبلد ملتزم ومؤيد منذ فترة طويلة لجهود بناء السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

لقد جاءت صياغة استعراض عام ٢٠١٠ بمثابة دعوة للاستيقاظ. وقال الميسرون المشاركون:

”إما أن تسود إعادة التزام واعٍ إزاء بناء السلام في جوهر أعمال الأمم المتحدة، أو أن ترضى لجنة بناء السلام بالدور المحدود الذي تطورت به حتى الآن“. (S/2010/393، المرفق، الموجز التنفيذي)

على الرغم من التقدم الذي يشهد عليه تقرير ٢٠١١، فإن من الصعب القول إن التغيير النوعي الذي دعا إليه الاستعراض قد حدث أو بصدد أن يحدث. نحن بحاجة لوضع الأمور في سياقها: لا مجال للشعور بالرضا عن أي جانب من جوانب أعمال السلام والأمن التي تقوم بها لأمم المتحدة. لجنة بناء السلام ليست القطعة الوحيدة المعطوبة في آلة تعمل، لولا تلك القطعة، بصورة مرضية وسلسة. أعتقد أننا جميعا نعرف الأسئلة التي تتراكم عن جوانب حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. علينا أيضا أن نكون واعين للعمل المعقد بطبعه والمتعدد الأوجه لبناء السلام. ومع ذلك، ثمة عدد قليل من الأمور التي تستفيد من الاتيان على ذكرها صراحة في هذه المرحلة.

أولاً، فيما ننظر إلى ميدان بناء السلام المزدحم غالباً، نكرر باستمرار أن ما يميز لجنة بناء السلام هو طابعها الحكومي الدولي والتمثيلي. فالطابع الحكومي الدولي يمنح اللجنة ثقلاً سياسيا ويسمح لمواطن قوتها المحددة بأن تؤتي ثمارها.

فما هو الخطأ في هذه الصورة؟ الحقيقة هي أننا كدول أعضاء لا نقوم بدورنا أحيانا كثيرة في إعطاء القيمة الحقيقية للطابع الحكومي الدولي الذي تتحلى به لجنة بناء السلام. وكثيرا ما يُترك رؤساء التشكيلات وهم يشعرون بأنهم

هــم وحدهم الذيــن يتحملون المســؤوليات. والمفهوم هو أنه في اجتماعاتهــم وعملهــم عموما، يتلقى الرؤســاء الدعم من اعضاء التشكيلات المناســبين الذين يضعون نفوذهم وخبرتهم علــى طاولة المفاوضــات. وإذا توخينا الصراحة، فإننا نســلّم بوجــود فجوة بين المفهــوم والواقع الراهــن، ورئيس لجنة بنا السلام قال هذا في ملاحظاته هنا هذا الصباح. نحن بحاجة إلى رؤساء نشيطين واعضاء نشيطين. ويتعين علينا جميعا، بمن فينا أولئــك الذين لديهم مقاعد دائمة في اللجنة، التفكير في كيفية الاضطلاع بدورنا على نحو أفضل.

ثانياً، هناك مسألة الوزن الممنوح لبناء السلام، واستطراداً لمكتب دعم بناء الســلام داخل الأمانة العامة. وكما هو الحال في الأجهــزة البيروقراطية عموما، يتعين اكتســاب المقعد على الطاولة، ولكن أيضا يجب أن يكون هناك استعداد من جانب الآخرين لإفســاح المجال من اجل تحقيــق ذلك. وعلى الرغم من التحسينات المنجزة، هناك حاجة أكيدة الى اتخاذ مزيد من الخطوات بغية التوصل الى تركيز أقوى وأكثر تماسكاً على بناء السلام داخل الأمانة العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن المفهوم الأصلي السائد لدى الفريق الرفيع المســتوى لعام ٢٠٠٤ يتمثل في انه من المتوخى لمكتب دعم بناء الســلام أن يعمل بالاشتراك مع المنصب الذي يشغله نائب جديد قوي للأمين العام. وميســرو الاســتعراض ذكّروا بهــذا الاقتراح ولكنهم لم يســعوا إلى أحيائه. ومع ذلك، كما يحدث الآن، فإن النائب الجديد للأمين العام هو شــخص كان حاضــرا هناك في فترة الانشــاء. وكرئيــس للجمعية العامة في دورتها الستين عام ٢٠٠٥، أدى يان إلياسون دوراً رئيسيا في صياغة الاتفاق بشأن لجنة بناء السلام، وخطاباته شهادة بليغة على الآمال التي رافقت ولادة الهيئة الجديدة. ومشــاركته الآن مــن داخل الأمانة العامة يمكنها، على ما نأمل، أن توفر الزخم لبعــض الافكار الجادة الاخرى حول كيفية تحقيق تلك الآمال لعام ٢٠٠٥ على نحو أفضل.

ثالثــاً، هناك مســألة التفاعل مع مجلس الأمــن. إن تقرير لجنة بناء الســلام لعام ٢٠١١ يذكر أن العلاقة اســتمرت في التطور خــلال الفترة المشــمولة بالتقرير، لكــن ”هناك إقرار متزايــد بضرورة بذل الجانبين كليهما مزيدا من الجهود لتمتين العلاقات“ (S/2012/70، الفقرة ٢٤). وعلى الرغم من أوجه التقــدم الــتي يعترف بها التقريــر، يبدو أن ثمــة إحباطا متبادلا لا يزال يميــز العلاقة بين الهيئتين، الامــر الذي يفقر مداولات كل منهمــا. ويجب التشــبث بالاعتراف المتزايــد الذي يتكلم عنه تقرير لجنة بناء الســلام، وينبغــي للأفكار التي طرحت في التقريــر، إلى جانب ورقة المملكة المتحدة والمدخلات الأخرى – بما في ذلك المقترحات المقدمة في عدد من البيانات هنا اليوم – أن توفر أساسا لمناقشات واقعية.

ويؤمل أن يكون هذا النقاش بداية مستوى جديد للالتزام من جانب مجلس الأمــن. هناك حاجة الى المضي قدما بطريقة داعمة ومتبصرة على الســواء، والاعتراف بالتقدم الذي أحرز ولكن التكلم بصراحة عن المسافة التي يتعين قطعها.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

الســيدة هــاي (نيوزيلنــدا) (تكلمــت بالإنكليزيــة): إن نيوزيلندا، كمشــاركة نشــطة في جهود بناء الســلام بعد انتهاء الصراع في منطقتنا منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تتابع المناقشــات الدولية حول بناء الســلام باهتمام كبير. ولقد وفّر إنشــاء لجنة بناء الســلام أداة قيمة لتعزيز سياسة وممارسة بناء السلام على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولا شك انه كانت هناك مشــاكل كبيرة، لكن باستطاعة اللجنة الكلام عن تحقيق إنجازات هامة خلال سنواتها الأولى. أمّا اليوم فنحن بحاجة إلى التركيز على الإمكانات الإيجابية للجنة.

في كثير جداً من الأحيان، كان الدعم الدولي للدول الخارجة من الصراعات متباينا ومختلا. ولقد اظهرت لجنة بناء السلام نموذجاً جديداً للعمل مع هذه الدول، فهو يستغل على نحو أفضل الدعم الدولي بغية التصدي للتحديات التي تواجهها في مجالي التنمية والأمن. وما فتئت اللجنة أيضا ركيزة لدعم الدول الصغيرة والضعيفة. الدول الصغيرة ممثلة تمثيلا زائدا في ما بين البلدان التي تكافح من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، وتلك المصابة بالهشاشة وعدم الاستقرار. لذلك، ليس من المستغرب أن خمساً من الدول الست التي سعت إلى تلقّي مساعدة اللجنة هي دول صغيرة. وتعمل اللجنة على تزويدها بالدعم الاكثر اتساقا وتكاملا.

إن أساليب العمل المرنة والمبتكرة للجنة بناء السلام ونهجها الشامل جديرة بالذكر على نحو خاص. فمن خلالها اشركت جميع الأطراف المطلوب وجودها على الطاولة، وشملت الدول المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة في عملها بطرق عملية. وهي لم تمارس التوحد على النحو المثير للغيرة. ولقد صممت تشكيلاتها لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان المدرجة في جدول أعمالها؛ وعملها على أرض الواقع مفصّل وعملي، مع قيام رؤساء التشكيلات بزيارات قطرية عديدة. ومن خلال التركيز على الملكية الوطنية وبناء القدرات الوطنية بالطرق التي غالباً ما يفشل مجلس الأمن في سلوكها، تمكنت اللجنة من إشراك البلدان المضيفة على أساس الحقائق المحلية، بدلاً من المنظورات السياسية البعيدة التي تحصل هنا في نيويورك. ونتيجة لذلك، فهي تتجنب التسييس عموما.

باختصار، إن أساليب عمل لجنة بناء السلام تتكيف جيدا مع الاحتياجات العملية للحالات المعقدة التي تواجهها، وهي حالات لم يرد ذكرها بتاتا في الميثاق. وفيما يعكف مجلس الأمن على دراسة أساليب عمله، يمكنه أن يستفيد من الدروس المستخلصة من اللجنة بشأن الفوائد العملية لأساليب عمل أكثر مرونة وشمولا. وتعزيز الحوار بين أعضاء المجلس ورؤساء تشكيلات اللجنة هو خطوة أولى مفيدة، ولكن يمكن القيام بالمزيد جدا في هذا الصدد.

بيد أن نيوزيلندا تشعر بالقلق إزاء ظهور فجوة واسعة وخطيرة الآن في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. فبينما تعمل لجنة بناء السلام عملا جيدا بالنسبة الى جدول أعمالها، هناك احتياجات لبناء السلام تستفيد من اهتمامها، ولكن ليس من الممكن ايجاد تشكيلة قطرية لها. إحدى الطرائق لمعالجة هذا الأمر تتمثل في استكشاف أشكال أكثر تنوعاً وتعدداً من حيث المستويات لمشاركة اللجنة، حسبما أوصي في استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠١٠ (S/2010/393). وتؤيد نيوزيلندا النظر في خيارات أقل وزنا يمكنها توسيع نطاق مساعدات لجنة بناء السلام للدول الخارجة من الصراعات.

وعلى المجلس أيضا أن يؤدي دورا هاما. فممارسة المجلس الحالية لا تستوعب النهج الشاملة والعملية والمطردة اللازمة للتصدي بفعالية لتحديات بناء السلام. ولأكثر من عقد من الزمن، أقر المجلس، في مناقشات وبيانات عديدة، الحاجة إلى تكامل أفضل لجهود بناء السلام وحفظ السلام في عمله. ونحن ننوه بقيادة أعضاء المجلس الحاليين والسابقين، مثل جنوب أفريقيا والبرازيل، في تسليط الضوء على الحاجة إلى تكامل أفضل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والأخطار والتكاليف الناجمة عن التركيز حصرا أو أساسا على أدوات حفظ السلام.

ولكن لا يكفي المجلس أن يعيد تناول هذه المسألة بصورة مجردة كل بضع سنوات. علينا أن نمضي قدما صوب النظر في استجابات مبتكرة وعملية مصممة خصيصا لحالات محددة. وقد يتطلب ذلك أساليب عمل جديدة تمكّن أعضاء المجلس من التفاعل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تحسين

إدارة الحالات حيث ثمة ضرورة لعمليات حفظ السلام وبناء السلام على حد سواء، ولكن حيث لا تتمكن لجنة بناء السلام من تحمل المسؤولية الرئيسية.

إن ضمان الملكية الوطنية وبناء القدرات الوطنية المستدامة هما هدفان أساسيان في بناء السلام بعد انتهاء الصراع، ومن الحيوية بمكان القيام في الوقت المناسب بتحديد ونشر الخبرات المدنية المناسبة. لكن نطاق الخبرات المطلوبة وأوجه القصور الحالية في قدرة الأمم المتحدة على تحديد هذه الخبرات ونشرها والاستفادة منها على نحو فعال قد حدا من فعاليتها بشدة.

ورحبت نيوزيلندا بتقرير الأمين العام لعام ٢٠١١ بشأن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (S/2011/527). ونشجع تنفيذه من قبل هيئات الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. وسيكون لنجاحنا في هذه المساعي تأثير مادي على قدرة الأمم المتحدة على تحقيق الأهداف النبيلة التي وضعتها لنفسها لدعم تطوير المؤسسات الوطنية الفعالة.

ويمكن للجنة بناء السلام أن تفخر بالإنجازات التي حققتها خلال السنوات الست الماضية. ثمة الكثير الذي يمكن لهيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك المجلس، أن تتعلمه من نهجها المرن والعملي، ولكن من الواضح أيضا أن هناك الكثير الذي يمكن للجنة بناء السلام القيام به لتحقيق إمكاناتها الكبيرة. وستواصل نيوزيلندا الاضطلاع بدورها في جهودنا الجماعية لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد عبد الله (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي بأن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي كولومبيا رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه.

وأود أيضا أن أضم بياني للبيان الذي أدلى به ممثل تونس نيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن حفظ السلام وبناء السلام وجهان لعملة واحدة. وقد وثقت على نحو جيد الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاستباق العنف وضمان الاستقرار والأمن للمدنيين خلال تاريخ المنظمة. إذ يتضح، أنه بأكثر من مائة ألف من الجنود والمدنيين المنتشرين في عدد كبير من بعثات حفظ السلام، سيستمر عمل حفظ السلام وبناء السلام في تبوء المنزلة العليا في جهود الأمم المتحدة لضمان السلم والأمن الدوليين.

ولطالما كان إنشاء لجنة بناء السلام جديرا بالثناء. وفي حين أن ماليزيا تقدر دور اللجنة ومهامها، يجب علينا أيضا أن نفهم ضرورة أن نكون عمليين في نهجنا لبناء السلام. يقدم تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الخامسة (S/2012/70) حسابا واضحا لأنشطة اللجنة ومبادراتها في عام ٢٠١١. وفي هذا الصدد، نشير إلى الإيماءة التي وردت في التقرير بأن الحاجة إلى مزيد من التفاعل بين اللجنة ومجلس الأمن أمر بالغ الأهمية، وأنه ينبغي تكثيف الجهود بغية تحقيق ذلك. ولن يستفيد أصحاب المصلحة في تعزيز الاستقرار والسلام إلا من خلال المزيد من التفاعل المجدي، وتضافر الجهود والتنسيق بين هيئتي الأمم المتحدة.

كما يمكن، على مستوى أعلى، تحسين علاقات اللجنة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات الإقليمية من أجل تشجيع تبادل الخبرات ذات الصلة والقدرة في جهود ما بعد النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع العلاقات داخل المنظومة من أجل تعزيز التنسيق والترابط بين لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام والجهات الشريكة الأخرى المعنية.

تـدرك ماليزيـا أن بناء السـلام يتطلب الدعـم المالي من أجل بناء المؤسسات الوطنية وتعزيز الحوكمة في تنمية الدولة. وسـيكون من المفيد للغاية أن تبذل لجنة بناء السـلام، في دعم الجهـود الرامية إلى تعبئة الموارد، المزيد من الجهود للتفاعل مع شـركاء محتملين آخرين. وتشجع هذه التفاعلات استكشاف إمكانيات وفرص المنفعة المتبادلة.

وينبغي أن يكون لدي مناطق أنشطة اللجنة الحالية القدرة على أن تشمل مناطق أخرى أثناء تطوير نماذج التعيين الفعالة، من أجل وضع برامج واضحة، ذات مصداقية تشـمل التنسيق بشـأن تقديم المساعدة الإنسـانية وإعادة الإعمار، والحوكمة، وإعادة بناء المؤسسـات العامة. في هذا السياق، اتخذت اللجنة الخطوة الصحيحة عن طريق خارطة طريق عملها لعام ٢٠١٢. بيد أنه لا بد من تحديث خارطة الطريق باستمرار.

وكمـا ذكـرت من قبـل، تعتقد ماليزيـا أن الأدوار التي تضطلع بها الأمم المتحدة في حفظ السلام وبناء السلام مترابطة. وفي الواقع، بالنظر إلى الأبعاد المعقدة لكثير من النزاعات اليوم، نعتقد أن بناء السلام يمثل نظاما كاملا لتسوية النزاعات. وعلى الرغم من أن حفظ السلام صمم لاستعادة الأمن والاستقرار، يشـمل بناء السـلام مشـاركة أوسـع في مجموعة من القضايا تتساوى أهميتها وتشـمل، على سبيل المثال، الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

يكتسي دور المجتمع الدولي، في مبادرات ما بعد النزاع، في تطويـر اقتصاديات المناطق المتضررة من النزاع أهمية حيوية لتقليـل احتمـال عودة نشـوب الحروب، لاسـيما أن العديد مـن مناطـق العالم الأكثر تضررا من الـنزاع تقع في بعض من مناطـق العالم الأكثر فقرا. ولذلـك فمن المنطقي معالجة الرفاه الاجتماعية والاقتصادية للسكان في المناطق المتضررة.

ركـزت الصيغة التي واصلت ماليزيا تطبيقها في مبادرات ما بعـد النزاع على التنميـة الاجتماعيـة والاقتصادية، وعلى بناء قدرات أصحاب المصلحة المحليين. أسـهمت ماليزيا، من خـلال برنامج التعاون الفني الماليزي، في تطوير قدرات الدول الأعضاء التي تحتاج إلى مسـاعدة. ونعتقد أنه يمكن أن تسـهم برامج بناء القدرات في حل النزاعات.

ولا ينتهي إسـهام ماليزيا في العمل لبناء السلام عند ذلك الحد. إذ تستضيف ماليزيا أيضا، بغية دعم بناء السلام والجهود الإنسـانية، خامس وأكبر مسـتودع للأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسـانية. يستضيف حاليا المستودع في ماليزيا ٤٠ منظمة دولية مختلفة تعمل في جميع أنحاء المنطقة. تشجع ماليزيا تشجيعا قويا الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على الاستفادة الكاملة من المستودع في ماليزيا بوصفه مركزا إقليميا للتخزين، ولتقديم الدعم اللوجستي والخدمات لوكالات الأمم المتحـدة الإنسـانية والمنظمات الإنسـانية الدولية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، مما يسـاعد علـى تعزيز قدراتها من أجـل بذل الجهود الإنسـانية، والجهود في حـالات الطوارئ وبناء السلام.

وكانت ماليزيا مشـاركا نشـطا في المبادرات الدولية في مجـالي الأمن وبناء السـلام. وفي هذا الصـدد، تأمل ماليزيا في تحقيـق أفضل التفاعلات مع اللجنة، ومع أعضاء التشـكيلات المختلفة ورؤسائها، ومع سائر الشركاء المهتمين في توليد قدرة التآزر. ونود أن نؤكد للدول الأعضاء أن ماليزيا ستظل عضوا فاعـلا وشـريكا موثوقا به في الجهود الدوليـة الرامية إلى دعم السـلام والمبادرات الوطنيـة لإعادة البناء في حـالات ما بعد النزاع.

الرئيـس (تكلم بالإسـبانية): أعطي الكلمـة الآن لممثل أرمينيا.

السـيد نازاريـان (أرمينيا) (تكلـم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لعرض وجهات نظرنا بشأن موضوع بناء السلام بعد انتهاء النزاع. كما نشكر

معالي وزيرة الخارجية هولغوين كويار والأمين العام بان كي مون على حضورهما وبياناتهما، ونشكر كل من الرئيس المنتهية ولايته للجنة بناء السلام السفير غاسانا، والرئيس الحالي، السفير مؤمن، على مشاركتهما الفعالة في تناول هذا الموضوع الهام.

ونشاطر الآراء التي أعرب عنها المتكلمون السابقون الذين دعوا إلى الاتساق في السعي إلى بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع والاعتراف بالمسؤولية المشتركة للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها لتقديم الدعم للبلدان التي خرجت من النزاعات. وتلتزم أرمينيا بمبادرات السلام بعد انتهاء النزاع، وتعتقد اعتقادا قويا أن على مجلس الأمن زيادة تعزيز سيادة القانون، وفي موازاة ذلك، الدفع بمبادرات التنمية.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم آليات بناء السلام مثل لجنة بناء السلام، التي تساعد البلدان الخارجة من النزاع في جهود الانتعاش، وجهود إعادة الإعمار التي تهدف إلى إرساء الأسس لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان أن لجنة بناء السلام تحملت المهمة الحيوية لحفظ السلام للأمم المتحدة لتحديد استراتيجيات ما بعد انتهاء النزاع. نجد أنه من المشجع أن التقرير المنشور مؤخرا (S/2012/70) يظهر نتائج واعدة في بعض البلدان.

نعتقد أن، في شأن العلاقة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، على الجانبين أن يعملا معا بشكل وثيق، باستخدام خبرة كل منهما ومعرفة تفاصيل الوضع في الميدان لتحديد الأولويات بوضوح من أجل تحقيق الاستخدام الأكثر فعالية للموارد المحدودة المخصصة لجهود بناء السلام. ومن أجل تطبيق هذه العلاقة عمليا، ينبغي أن تحاول الهيئتين التحلي بالمرونة قدر المستطاع، والتصدي لعواقب أي نزاع في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، لأن كل صراع يطرح مشاكل فريدة ويتطلب حلولا محددة. ومع أنه تمّت الاستفادة من الدروس، وجرى صقل نُهُج متنوعة، بينما المجتمع الدولي يكابد نُهُجاً مختلفة لحلّ النزاع، فإنّ الانحياز إلى نَهج تنازلي يبقى قائماً، متجاهلاً في بعض الأحيان السياق المحدد والجذور والأسباب لنزاع ما.

وفي الوقت نفسه، نرى أنّنا لما نستخدم بعد المورد الأساسي الذي يمكنه أن يُقرّبنا إلى التنمية الاقتصادية المستدامة، بإيجاد الفرص للتجارة والاستثمار والعمالة ممّا يؤدي إلى المشاركة والحلول على الجبهة السياسية. وقد يتساءل المرء عن قيمة التركيز على جهود بناء السلام في حالات ما بعد النزاع، فيما تتواصل المفاوضات بين الأطراف. لكنّ الخبرة الدولية تُظهر أنّ التعاون الاقتصادي والتفاعل يمكن أن يكونا تدابير قيّمة لبناء الثقة، تُفضي غالباً إلى الاستقرار السياسي.

ولتحقيق اتّساق أكبر في المنطقة، وتوسيع المساحة الجغرافية للتعاون، يتوقع جنوب القوقاز نهجاً منسقاً وداعماً، وتنفيذاً للمبادرات والبرامج الإقليمية المختلفة التي ترعاها البلدان والمنظمات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية، فضلاً عن مساهمات القطاع الخاص، أن تؤدي دوراً حاسماً في التحرك نحو تلك الغاية.

فعلينا أن نُعيد التزامنا بمثل هذا النهج، وأن نبقى مشاركين بفعالية على المستوى المحلي، بتعزيز العمليات السياسية الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة. وفترة ما بعد النزاع تفتح نافذة فرصة لتوفير الأمن الأساسي، وتقديم مكاسب السلام، وبناء الثقة بالعملية السياسية، وتعزيز المُلكية الوطنية الجوهرية لرأس حربة جهود بناء السلام. لذا، ترحّب أرمينيا بالمبادرة الكولومبية لإجراء هذه المناقشة المفتوحة، التي تشكّل فرصة للتأمّل في خبراتنا السابقة وإبراز جوانب الأولوية في دعم الإجراءلت العملية للبلدان، بغية إرساء الأسس لسلام وتنمية مستدامَين.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد خان (تكلّم بالإنكليزية): إنني أحيّيكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامّة بشأن تقرير لجنة بناء السلام (S/2012/70). كما أودّ أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته. ويشكر وفد بلدي أيضاً السفير ريتشارد غاسانا، الرئيس السابق للجنة بناء السلام، والسفير مؤمن، رئيسها الحالي، على بيانَيهما المفيدين. ونشكر كذلك مقدِّمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم.

إنّ إندونيسيا تؤيّد البيان الذي ألقاه ممثل تونس بالنيابة عن تجمُّع حركة عدم الانحياز في لجنة بناء السلام.

وإذ تواجه البلدان الخارجة من النزاع تحدّيات عديدة، فإنّها تجتاز مساراً دقيقاً يمكن أن يقودها إلى إعادة بناء وسلام ناجحين ، أو إلى العودة إلى الاضطراب والعنف. وتحديد أيٍّ من المسارين يعتمد بشكل رئيسي على نوعية بناء السلام المحددة والمتلكة والموجهة وطنياً. لكن تلك النوعية تعتمد إلى حدٍّ كبير أيضاً على دعم هيكلية قوية وعالمية لبناء السلام.

لذا، يسرّ إندونيسيا أنّ لجنة بناء السلام، وتشكيلاتها القُطرية المخصصة وصندوق بناء السلام، استطاعت في فترة وجيزة نسبياً أن تحرز تقدّماً كبيراً وأن تُثبت وجودها دولياً.

وكما ظهر في تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة، فإنّ تركيزها المتزايد في الميدان في البلدان الستة المدرجة فيفي جدول أعمالها، ونهجها الشامل وتواصلها الأوسع ودعمها لأصحاب المصلحة على نطاق واسع، زاد تأثيرها على المستوى القُطري. وهكذا، فإنّ دور مجلس الأمن، بصفته أحد الهيئات الأمّ للجنة بناء السلام، دور أساسي. ودعم المجلس للجنة بناء السلام، وتوظيفه لدورها الاستشاري لهما فائدة كبرى. ونحن سعداء لأنّ المجلس يشمل بازدياد رؤساء تشكيلات لجنة بناء السلام، كلما عُرضت أمامه حالات بلاد معيّنة. والمشاركة الأقوى للمجلس مع البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، فضلاً عن مشاركته مع بلدان أخرى في حالة ما بعد النزاع، تُعرض أمامه للنظر فيها، ستكون مفيدة أيضاً.

والإثراء المتبادل المنتظم والمجدي بشأن تدعيم السلام والرفاه العالميين المستدامَين، بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كلٌّ يعمل وفقاً لولايته، هامٌّ جداً أيضاً. وإندونيسيا تدعمه دعماً كاملاً. وإنني أودّ أن أضيف بعض الملاحظات كما يلي.

أولاً، إنّ المُلكية الوطنية أساسية. ولتعزيزها، من الحيويّ لأُطُر المشاركة ودعم اللجنة وصندوق بناء السلام، فضلا عن المؤسسات الماليةالدولية، أن تكون منسجمة مع الاحتياجات والأولويات المحددة وطنياً للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع.

ثانياً، إنّ خبرة لجنة بناء السلام زوّدتها بمعارف وأفكار ذات قيمة رفيعة، ينبغي الاستفادة منها، بمعزل عن مجلس الأمن، على صعيد بنيان حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، وبخاصة في ما يتعلق بالمَهمات المبكِّرة لبناء السلام من جانب حفَظَة السلام. ولا ينبغي أن نتردد في الاستفادة من المزايا النسبية لكلٍ منّا، بل ينبغي أن يكون هناك تفاعل أوسع بين لجنة بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية، فضلاً عن الأطراف الفاعلةالأخرى غير التابعة للأمم المتحدة.

ثالثاً، وفي الاستعراض الجاري للقدرات المدنية الشاملة لدى البلدان الخارجة من النزاع، والبلدان التي في تمر بمرحلة انتقالية، فإنّ الدور الاستشاري للجنة بناء السلام، مع مُدخلاتها العملية بشأن تحسين منظومة الأمم المتحدة لاستثمار ودعم القدرات المدنية، يكتسب أهمية كبرى. ونأمل أن تُسهم اللجنة بنشاط في هذه الممارسة.

رابعاً، تدعم إندونيسيا دعماً قوياً التركيز على تعبئة الموارد والشراكات، كما جاء في خريطة الطريق لأعمال لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، عرضت الوثيقة الختامية لفرقة العمل المعنية بدور القطاع الخاص في بناء السلام بعد النزاع، والتي كان لإندونيسيا شرف تيسيرها في عام ٢٠٠٨، بعض التوصيات المفيدة جداً. وقد دعونا تكراراً لجنة بناء السلام إلى الأخذ بتلك التوصيات الهامة المختلفة. ويسرّنا أنّ مكتب دعم بناء السلام خرج مؤخراً بوثيقة تستند إلى عدد من توصيات فرقة العمل. ونامل بتنفيذ تلك التوصيات.

خامساً، ولزيادة الاهتمام والدعم السياسي الدوليين، وتعميم أفضل الممارسات وإجراء اتصالات أوثق بين الأطراف الفاعلة في نيويورك، وأولئك الموجودين على المستوى القُطري، اقترحنا أن تعقد لجنة بناء السلام دورة سنوية مكرسة. وينبغي للدورة أن تضمّ المشاركين المعنيين الرئيسيين الحكوميين وغير الحكوميين، من جميع أعضاء اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام، ومن البلدان المدرجة في جدول أعمالها، فضلاً عن مشاركين من منظومة الأمم المتحدة، مثل مكتب دعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية.

وبما أنّ إندونيسيا ثالث أكبر ديمقراطية في العالم، ولكونها اجتازت مرحلتها الانتقالية إلى دولة ديمقراطية تعمل بصورة جيدة، فإنها تشهد على التحديات والفرص المختلفة لبناء السلام. وبما أننا رأينا مباشرة ثمرة تطوير القدرات الوطنية، فإننا نؤمن بها إيماناً راسخاً. وقد حقّقت إندونيسيا إصلاحات كبرى في مجالات عديدة، بما فيها سيادة القانون، والعمليات السياسية الشاملة، والانتخابات، وتطوير الوسائط الإعلامية، ومشاركة المجتمع المدني، والإدارة الرشيدة وحقوق الإنسان.

ونحن حريصون على تبادل خبراتنا وتجاربنا، وقد فعلنا ذلك، مع آخرين في جنوب الكرة الأرضية، وعلى الاستفادة من خبرات الآخرين. ولهذا، فإنّ التعاون الإقليمي المعزز، والتعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، جزء أساسي من جهود إندونيسيا لدعم تطوير قدرات البلدان المتضررة بالنزاع والبلدان التي تمر بالمرحلة الانتقالية.

وختاماً، تُعرب إندونيسيا عن عزمها الثابت على مواصلة دعم لجنة بناء السلام بحزم، وعلى أداء دورها في تجسيد استجابات مدعومة بقوة وشدة من لجنة بناء السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلّم بالإنكليزية): إنّ لجنة بناء السلام مصممة لأداء دور حاسم بصفتها هيئة حكومية دولية، يمكنها أن تشارك المجتمع العالمي في دعم الدول في عمليات بناء السلام.

وفي ذلك الصدد، بالتأكيد أن لجنة بناء السلام قد استرعت الكثير من الاهتمام للبلدان المدرجة في جدول أعمالها والتي بخلاف ذلك كان يمكن أن يهبط ترتيبها على قائمة الاهتمام. بيد أنه بعد أربع سنوات من الخدمة في الأمم المتحدة، يدهشني أنه في كل مرة أطلب فيها من زملائي ابداء رأيهم حيال جوهر بناء السلام، أتلقى منهم أجوبة مختلفة. ومن الواضح أن لجنة بناء السلام لا تزال تسعى جاهدة إلى تحديد دورها. وعلينا أن نسأل أنفسنا باستمرار كيف بوسعنا أن نتأكد من أن تلك الهيئة الحكومية الدولية قادرة على تحقيق قيمة مضافة، ولكن ليس بزيادة أعداد الوثائق والعمليات. لدينا مسؤولية حقيقية مشتركة للتصدي لذلك التحدي.

إن إحدى التوصيات البعيدة الأثر لاستعراض عام ٢٠١٠ لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة تتعلق بتعزيز التفاعل بين اللجنة والبلدان المعنية لضمان إحداث أثر حقيقي في الميدان. وفي رأينا أن التشكيلات الخاصة ببلدان معينة يمكن أن تعمل

بصورة أساسية كأفرقة دعم للممثلين الخاصين للأمين العام ولأفرقة الأمم المتحدة القُطرية، وألا تتحول إلى طبقة إدارية إضافية.

وشدد الاستعراض أيضا على ضرورة تحسين التعاون بين لجنة بناء السلام والجهات الفاعلة الأخرى، بمن فيها مجلس الأمن. وقد أُحرز بعض التقدم، غير أننا نحتاج إلى زيادة الإسراع في ذلك العمل. ونود أيضا أن نسلط الضوء على الاجتماع المشترك للجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام والمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي كان من بين استنتاجاته البدء بمناقشات قُطرية بشأن التقدم المحرز والتحديات المتمثلة في إدماج المرأة في بناء السلام.

ونقدر كل العمل الذي تم القيام به حتى الآن والمتعلق بتعبئة الموارد، وبخاصة في التشكيلات القُطرية. ستواصل النرويج تقديم أكثر من ١ في المائة من إجمالي الناتج القومي لديها للمساعدة الإنمائية. ونقوم بذلك أيضا تحديا للشركاء الجدد والدول الناشئة وتشجيعا لها على زيادة دعمها. وفي الحقيقة، أن التحديات تنسحب أيضا على البلدان المانحة الكبيرة ذات الأداء المتدني حاليا ولكنها بلدان مانحة محتملة بدرجة كبيرة. أود أن أشدد على أنه يسرنا توسيع قاعدة البلدان المانحة في صندوق بناء السلام.

يركّز الصندوق على البلدان ذات الترتيب المنخفض على قائمة المانحين، إذ أن سرعة تحركها واستعدادها للمجازفة وقاعدتها العريضة بين المانحين تشكل عناصر القوة الرئيسية للصندوق والقيمة المضافة فيه. وعلاوة على ذلك، تم إحراز تقدم كبير في صندوق بناء السلام بوصفه آلية تمويل فعالة وخاضعة للمساءلة. ونلاحظ أنه سيتعين على الصندوق العمل على نحو أكبر لبلوغ هدف الـ ١٥ في المائة في المخصصات التي تركز على احتياجات محددة للمرأة. ونتوق إلى إحراز تقدم سريع في هذا الصدد.

في العام الماضي قدمت النرويج مساهمة جديدة قدرها ٥ ملايين دولار لصندوق بناء السلام عن عام ٢٠١١. ويسرني أن أعلن رسميا أننا سوف نقدم نفس المبلغ في عام ٢٠١٢. إن التحسن في إدارة صندوق بناء السلام مهم بالنسبة لنا. بيد أننا أيضا ندرك جدا أنه إذا أردنا لتركيزنا أن ينصب على النتائج واتخاذ تدابير صارمة ضد الفساد، فإنه يتعين على صندوق بناء السلام أن يركب أمواج المخاطرة. إن المجازفة المتمثلة في عدم الانخراط في مناطق يدور فيها النزاع تفوق بكثير أكبر المجازفات المترتبة على مشاركتنا الجماعية المتواضعة، إن كنا صادقين في جهودنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثل مصر.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مصر البيان الذي أدلى به ممثل تونس بالنيابة عن البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

أود أيضا أن أشكر سعادة السيد أبو الكلام عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش، رئيس لجنة بناء السلام، والسفير يوجين – ريتشارد غاسانا، الرئيس السابق للجنة على بيانيهما.

إن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام بعد انتهاء النزاع يجمع الجهات الفاعلة في مجال الأمن والتنمية للنهوض بنُهج مشتركة ومتكاملة يعزز بعضها بعضا بصورة متبادلة من أجل بناء السلام المستدام. إن الطبيعة المتعددة الجوانب لبناء السلام بعد انتهاء النزاع تنطوي على بعض التحديات. ومن بين تلك التحديات، أولا، بناء القدرات الوطنية في البلدان الخارجة من صراع والتي ينبغي أن تكون في قلب صميم جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام المستدام والحيلولة دون الارتداد إلى النزاعات. وفي ذلك السياق، تود مصر أن تذكّر بمبادرتها لإنشاء مركز تابع للاتحاد الأفريقي من أجل إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع.

ثانيا، إقامة صلة بين السلام والتنمية لترسيخ ثقافة السلام، مما سيفضي إلى الاستقرار بوصفه حجر الزاوية في بنيان التنمية الاقتصادية المستدامة.

ثالثا، هناك التحدي المتمثل في زيادة الملكية الوطنية لضمان استجابة برامج بناء السلام للاحتياجات الحقيقية لكل بلد، وبالتالي تنسيق التفاعل بين مقر الأمم المتحدة وبعثات بناء السلام في الميدان.

ومن بين أهم جوانب لجنة بناء السلام تزايد الاهتمام بعملها من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يتيح فرصة طيبة للجنة لكي تعمل بوصفها نقطة اتصال بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والوكالات الأخرى في إطار منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المالية لاستحداث آلية أكثر فعالية لتعبئة الموارد من أجل تعزيز لجنة بناء السلام، وتعضيد دورها في تحقيق السلام والتنمية المستدامين في البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

في الختام، أود أن أكرر أهمية العبر المستقاة من التجارب الماضية في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. إنها تمثل أصولا قيمة للجنة ينبغي استخدامها في المستقبل. وأود أن أؤكد أيضا للمجلس أن مصر ما برحت مستعدة لتقديم خبرتها الفنية المدنية لعملية بناء السلام التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٥٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثل نيجيريا.

السيد أوكافور (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): باسم الوفد النيجيري أود أن أشكركم يا سيادة الرئيسة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة عن بناء السلام بعد انتهاء النزاع. أود أيضا أن أشكر السفير أبو الكلام عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش والرئيس الحالي للجنة بناء السلام، والسفير يوجين – ريتشارد غاسانا، الممثل الدائم لرواندا والرئيس السابق للجنة على بيانيهما آفاق جديدة بشأن أنشطة لجنة بناء السلام.

كذلك يود وفدي أن يغتنم الفرصة لتوجيه الشكر إلى رؤساء مختلف التشكيلات الخاصة ببلدان معينة على جهودهم الدؤوبة في توجيه المساعدة إلى البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، فضلا عن مكتب دعم بناء السلام لكونه عنصر نجاح هام جدا في جهود بناء السلام العالمية.

وتؤيد نيجيريا تأييدا تاما البيان الذي أُدْلي به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وكذلك تود أن تبرز بضع قضايا تهم بلدي.

إن مناقشة اليوم توفر حقا فرصة لتقييم التقدم المحرز والتحديات التي تواجه جهودنا المشتركة لدعم السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الخارجة من نزاعات. ومن الجدير بالذكر أن نيجيريا قد اضطلعت بجهود دعم بناء السلام بعد انتهاء النزاع في بلدان عديدة في أفريقيا، وخاصة في غرب أفريقيا، وكان ذلك قبل تشكيل لجنة بناء السلام بكثير. إن العِبَر المستقاة من تلك التجربة حفزّت نيجيريا على الدعوة إلى عقد مناقشة مفتوحة بشأن الدبلوماسية الوقائية في مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠١٠ (انظر S/PV.6360). لقد جسدّت شاغلا لدينا مؤداه أن نطاق ومجال الأشكال الجديدة للنزاعات والخطورة المتعاظمة من الانتكاس أكبر من قدرتنا الجماعية على التصدي بفعالية للنزاعات.

على الرغم من انقضاء ست سنوات على قيام لجنة بناء السلام، لا يزال بناء السلام هشا بعد انتهاء النزاع، ولكنه تعهد واعد. إن التطورات الأخيرة في بعض البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام قد أظهرت أن بناء السلام

يحتاج إلى نَهْج أكثر تكاملا تتضمن الشمولية السياسية والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية وسيادة القانون.

يود وفد بلدي أيضا تسليط الضوء على أربعة تحديات رئيسية، لها تأثير على جهود بناء السلام.

أولا، يتعين أن يكون التزامنا الفردي والجماعي فيما يخص أنشطة لجنة بناء السلام، داعما وموجها نحو تحقيق النتائج، خصوصا في التشكيلات القطرية المخصصة. وتثبت تجربتنا حتى الآن بأن المشاركة في صياغة ولاية التشكيلات، والرغبة في المساهمة تتسمان بالخطابة أكثر من الفعل.

ثانيا، يجب أن يتعدى التزام الأعضاء مجرد تحقيق المصالح. وينبغي أن ينعكس في رغبتهم في تبادل الخبرات وتقديم مساهمات تقنية ومالية. قبل ثلاثة أيام، ناقشت اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، ورقة عن تعبئة الموارد لأولويات بناء السلام، التي أعدها مكتب دعم بناء السلام. وتحدد الورقة إجراءات محددة يمكن لرؤساء وأعضاء التشكيلات القطرية اتخاذها للنهوض بعملهم فيما يخص تعبئة الموارد. وعرضت قائمة من ٤٢ خيارا تتعلق بتعبئة الموارد للجنة بناء السلام، من أجل المضي قدما بتنفيذ هذه الولاية الحاسمة. ويتعين على لجنة بناء السلام أن ترقى إلى مستوى التحدي، من خلال التركيز على بعض الخيارات المهمة، من أجل النهوض بعملها فيما يخص تعبئة الموارد للبلدان المدرجة في جدول أعمالها.

ثالثا، كان ثمة حديث طويل عن توقعات مجلس الأمن بشأن لجنة بناء السلام. وبالتالي، تشكل هذه المناقشة العامة، فرصة لأعضاء المجلس حتى يحددوا بوضوح ما هي تلك التوقعات، وكيف يمكن للجنة تحقيقها، بما في ذلك الاجتماع بصفة دورية لدراسة التقدم المحرز فما يخص الوفاء بها. بقولنا ذلك، فإننا ندرك بأن القرارات التأسيسية أسندت إلى لجنة بناء السلام ثلاث مهام أساسية: المواكبة السياسية، والدعوة والدعم، وحشد الموارد، وتعزيز التماسك بين مختلف أصحاب المصلحة. والمهام واضحة، غير أن التوقعات المرتبطة بتنفيذها، تظل محل حوار مستمر.

رابعا، يتعلق بناء السلام أساسا بتعزيز قدرة البلد المتضرر على مواجهة كل تحديات بناء السلام بنفسه. ويتمثل دور لجنة بناء السلام ومجلس الأمن في أن يفضي انخراطهما مع البلدان المدرجة على جدول الأعمال، إلى تعزيز قدرة تلك البلدان على الاضطلاع بمهمة بناء السلام بنفسها. ويتوافق ذلك مع مبدأ الملكية الوطنية، الذي يصبح بشكل متزايد محوريا في المناقشات المتعلقة ببناء السلام في فترة ما بعد الصراع.

بوصف نيجيريا دولة عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، فإنها لا تزال ملتزمة بدعم الاستراتيجيات المتكاملة للجنة فيما يخص بناء السلام. ويحدونا أمل كبير في أن توفر هذه المناقشة رؤى جديدة وحافزا لتعزيز أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونحن مصممون أيضا على العمل بالتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين، لضمان أن يُنظر إلى هذا الأثر بإيجابية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد نازاريو (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر كولومبيا على عقدها لهذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام بعد النزاع. وأود أيضا أن أشكر الرئيسين السابق والحالي للجنة بناء السلام، على بيانيهما، وممثل البنك الدولي على إسهامه القيم خلال هذا الصباح.

إن جمهورية جنوب السودان تقدر هذه الفرصة المتاحة لتبادل وجهات النظر مع مجلس الأمن بشأن مسألة بناء السلام بعد النزاع، الذي هو جوهر ما نسعى لتحقيقه بصفتنا دولة فتية. ويمكننا تعلم الكثير من هذه المناقشات، حيث يمكن

لتجارب الآخرين مساعدتنا على المضي قدما فيما يخص تحقيق أهدافنا الإنمائية الخاصة بنا.

كما يعلم المجلس، احتفلت جمهورية جنوب السودان بالذكرى السنوية الأولى لمرور سنة على إنشائها، منذ بضعة أيام في ٩ تموز/يوليه. وتواجه جمهورية جنوب السودان التحدي المتمثل في المفاوضات الجارية مع جمهورية السودان بشأن ترسيم الحدود والوضع النهائي للعديد من المناطق المتنازع عليها. وشهد جنوب السودان أيضا فترات صراع بين القبائل تعود لأسباب تاريخية عميقة، ويعود بعضها لأسباب سياسية. ويؤدي كل منها إلى هشاشة دولتنا الفتية.

يتمثل الهدف الأساسي لحكومة بلدي في إحلال سلام دائم حتى يتسنى لجميع شعب جنوب السودان أن يحيا حياة كريمة. لتحقيق ذلك، يجب أن تسير مفاوضاتنا مع جارتنا جمهورية السودان، بشكل يفضي إلى إبرام اتفاق دائم. كما يجب أن نعزز أيضا قدرة مؤسساتنا على تقديم الخدمات، واحترام حقوق وامتيازات شعبنا، وتوفير الحماية لجميع المدنيين وتعزيز التعافي الوطني.

إننا نرحب بالقرار الأخير للمجلس المتضمن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، ونرحب على وجه الخصوص بالدعم الذي تقدمه البعثة فيما يخص تقوية مؤسساتنا.

في هذه الحالات المعقدة التي يجد جنوب السودان نفسه فيها، فإن التحدي يكمن دائما في تحديد الأولويات، وتنسيق العمل المطلوب، وتوزيع الموارد تبعا لذلك. وإننا نتطلع إلى مواصلة الشراكة مع الأمم المتحدة وباقي الشركاء الإنمائيين والإنسانيين، فيما يخص تلك الجهود المهمة المبذولة فيما يخص تحديد الأولويات والتنسيق.

في هذا الصدد، نرحب بدعوة المجلس في القرار ٢٠٥٧ (٢٠١٢) لاتباع نهج منسق بين بعثة الأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة القطري، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لدعم استراتيجيات بناء الدولة وبناء السلام على الصعيد الوطني. ونتطلع إلى العمل في شراكة مع الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية لبناء مؤسساتنا، وتعزيز سيادة القانون وضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان لجميع السودانيين الجنوبيين، وفقا لأولويات جنوب السودان الإنمائية، كما هو مبين في خطة تنمية الجنوب. ونرحب أيضا بالحوار مع لجنة بناء السلام بشأن تلك التحديات المعقدة المتعلقة بالتنسيق من أجل تحديد ما إذا كان ثمة حاجة إلى القيام بمزيد من التنسيق للجهود الشاملة والمترابطة التي نبذلها فيما يخص بناء السلام.

من المهم بالنسبة للحكومة جمهورية جنوب السودان أن تؤكد مجددا أن قرار وقف إنتاجها للنفط قد اتخذ بشعور عميق بالمسؤولية تجاه شعب جنوب السودان. وفي ضوء أدلة واضحة على مصادرة شحنات من نفط جنوب السودان بصورة غير مشروعة، وأنه تم تجميد المدفوعات المالية التي يعود تاريخها إلى تموز/يوليه ٢٠١١، كان الوقف المؤقت للإنتاج ضروريا، على الرغم من التضحيات التي انطوى عليها، من أجل ضمان نتيجة عادلة لشعب جنوب السودان في الأجل الطويل. إننا نعمل حاليا وفق ميزانية تقشفية، بسبب خسارة عائدات نفطنا، ونبحث عن آليات أخرى لتنويع اقتصادنا. وقد يستغرق ذلك بعض الوقت حتى يتطور، لكننا لا نزال ثابتين في رغبتنا في تحقيق نمو اقتصادي مستدام لشعبنا باعتباره وسيلة لتوطيد السلام.

في خضم سعينا إلى مواصلة إصلاح القطاع الأمني، فإننا نركز بشكل خاص على إضفاء الطابع المهني على الشرطة، وخدمات السجون والقضاء، فضلا عن توفير قدر أكبر من

الوصول إلى نظام العدالة. إن جمهورية جنوب السودان مصممة على إقامة مؤسسات سليمة، وإرساء سيادة القانون ونظام حوكمة ديمقراطي وتعددي.

إن حكومة جمهورية جنوب السودان تعتقد أيضا أنه لا يمكن حل نزاع ما دون القيام بعملية شاملة، كما أننا لا ننكر أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير. ولا يمكن إحلال السلام، سوى من خلال إشراك جميع قطاعات المجتمع، وإسهامها المشترك من أجل تحقيق هدفنا المشترك. كما أننا نتطلع إلى مواصلة العمل سويا مع شركائنا وأصدقائنا المتعددين، بغية تجسيد هذه الرؤية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أشكركم، سيدتي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى ترؤس هذه الجلسة بشأن الموضوع الهام بناء السلام بعد الصراع. فهذا يبين دعمكم القوي للقضية.

وأشكر السفير غاسانا، ممثل رواندا، الرئيس السابق للجنة بناء السلام، ورئيسها الحالي السفير مؤمن، ممثل بنغلاديش، على عرض التقرير (S/2012/70) وعلى بيانيهما القيمين.

لقد برز بناء السلام كموضوع رئيسي اليوم نتيجة لتغير أفق السلام والأمن العالميين. وعلى الأمم المتحدة مسؤولية كما أن لديها الفرصة لكي تعمل بشكل سريع وفعال في مساعدة البلدان الخارجة من الصراع لكفالة استدامة السلام والتنمية وحماية حقوق الإنسان. ولن يتأتى ذلك إلا بضمان الأولوية الواجبة وتركيز الاهتمام المنسق وتعزيز الدعم بطريقة مستدامة. ونعرف جميعاً أن لجنة بناء السلام قد أنشئت في عام ٢٠٠٥ لمعالجة الحالات والاحتياجات الخاصة لتلك البلدان بطريقة أفضل تنسيقاً.

ومهما كانت هشاشة الحالة، من الأهمية بمكان أن نبني ونعزز القيادة والملكية الوطنيتين في تلك البلدان. ولا يمكن أن يصبح السلام مستداماً إلا ببنائه وتدعيم أركانه. ففي أعقاب نشوب الصراع يتسع نطاق التدمير وتعم مظاهر الإحباط. وتكون الموارد المتاحة هزيلة، وقد تعجز المؤسسات عن العمل أو يضعف أداؤها. هذا هو السياق الذي يبدأ فيه العمل المتصل ببناء السلام في تقديم الدعم للعمليات السياسية وسيادة القانون والعدالة وإيصال الخدمات والتنشيط الاقتصادي، وكل ذلك في نفس الوقت وبطريقة مترابطة للغاية. فالنهج التقليدي لا يعمل بفعالية في هذه الحالة.

وفي هذا السياق الخاص، وكممثل بلد يعرب عن دعمه للجنة بناء السلام، أود أن أتطرق بإيجاز إلى المسائل التي أثيرت بشكل ملائم تماماً في الورقة المفاهيمية المعروضة على المجلس (S/2012/511، المرفق).

لجنة بناء السلام هيئة فريدة من حيث تشكيلها وولايتها. وهي تستمد قوتها من كونها هيئة حكومية دولية لضمان اتباع نهج منسق ومترابط ومتكامل إزاء أنشطة بناء السلام ما بعد الصراع في البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

وفي حين أن هناك تطوراً مستمراً في استراتيجيات بناء السلام على أساس الحالات الخاصة في الميدان، فإننا لم نستخدم طاقاتها الكاملة بعد لبناء سلام فعال. وضمان الاهتمام والدعم السياسيين على أساس أطول مدى، والتنسيق والترابط بين جميع أصحاب المصلحة حول استراتيجية بناء السلام المطورة والمملوكة والمنفذة وطنياً يبرز القيمة المضافة للجنة بناء السلام. وبالمثل، ينبغي أن تجري مشاورات أعمق وأوسع نطاقاً مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم مشاورات أكثر انتظاماً وموضوعية ومؤسسية مع لجنة بناء السلام بشأن البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وتحسين التنسيق والاتساق

والتعاون على المستوى الميداني بين الوكالات العملياتية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى هو ما نتطلع إليه جميعاً. وينبغي أن يكون هناك تآزر بين الأنشطة بمستوى من الاتساق مماثل للمستوى في المقر.

وتسعى الأدوات السياسية والهيكلية للجنة بناء السلام واللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية جاهدة من أجل تعزيز مستوى الاهتمام وتحقيق مزيد من الاتساق بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في المقر وعلى مستوى الميدان. إلا أن الطريق لا يزال طويلاً. ودور اللجنة التنظيمية يمكن أن يكون أكثر نشاطاً وديناميةً من خلال عقد اجتماعات منتظمة وهيكلية مع الهيئات الأخرى للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، بما في ذلك أصحاب المصلحة المهتمين الآخرين، على مستوى المقر لتعبئة الدعم السياسي والمالي على السواء. ويجب أن يحظى رؤساء التشكيلات بالدعم الكامل من اللجنة التنظيمية ومجلس الأمن والجمعية العامة من خلال المبادرة بعقد مشاورات مؤسسية للاستفادة من خبراتهم المباشرة في التعامل مع تحديات بناء السلام في الميدان. والتآزر بين اللجنة وصندوق بناء السلام شرط لا غنى عنه للاستفادة من الصندوق على نحو فعال. كما ينبغي الاستفادة بشكل كامل من الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة للنظر في أفضل الممارسات من الميدان ونشرها واعتمادها، كلما أمكن، من أجل تنفيذ ناجع لأنشطة بناء السلام. نحن بحاجة إلى سد الفجوة بين التوقعات وما يتحقق من نتائج على أرض الواقع.

أما بالنسبة لدور الدول الأعضاء في تمكين لجنة بناء السلام، فإن الأمر يرتهن بنا، نحن الدول الأعضاء، في جعل اللجنة آلية مؤسسية حكومية دولية فعالة تقدم الدعم المستدام من أجل بناء السلام. وتحقيق مستوى أعلى من المشاركة أمر أساسي. وقد أكدت دراسات عديدة أن الموارد المستدامة والكافية التي تقدم في حينه لأنشطة محددة الأهداف ضرورية لنجاح جهود بناء السلام. وعلاوة على ذلك، سمعنا من الميدان أنه لكي يكون للجنة بناء السلام تأثير أكبر على أرض الواقع، ينبغي أن تحظى بدعم قوي لإثارة الاهتمام المستدام وعلى نطاق أوسع في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وتحقيق النتائج على أرض الواقع هو ما نتطلع إليه جميعاً.

وينبغي للدول الأعضاء أن تجدد التزامها بدعم عمل لجنة بناء السلام من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لاستراتيجية بناء السلام المملوكة وطنياً. وعلى لجنة بناء السلام أن تقوم أيضاً بدور المحفز بإتاحة الخبراء المدنيين في التخطيط الاقتصادي والإصلاح القضائي والصحة والتعليم والتنشيط الاقتصادي، بما في ذلك تطوير البنى التحتية وفقاً للاحتياجات الخاصة للبلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وهذه الاستثمارات ستؤتي ثمارها جيداً في شكل استقرار سياسي محلي ورخاء اقتصادي، وهو ما يوفر أساساً قوياً جداً للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين.

السيد إستريم (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود تهنئتكم، سيدتي، على الرئاسة الكولومبية لمجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة.

في إطار مسؤوليتهما عن صون السلام والأمن الدوليين، فإن للأمم المتحدة ومجلس الأمن بالذات دوراً رئيسياً في تنظيم الدعم للبلدان الخارجة من الصراع، وبناء سلام دائم وإرساء الأسس للتنمية المستدامة. وليس من قبيل المغالاة التأكيد على أن هذا هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي والمنظمة في الوقت الراهن.

وكما يبرز في تقرير استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (S/2010/393، المرفق)، فإن الاستجابة الفعالة من جانب المنظمة تتطلب استراتيجية موسعة ومنسقة تقوم على أساس الأولويات التي تحددها السلطات المحلية كما تضع أهدافاً وجداول زمنية محددة. وهذه المهمة تقتضي تطوير أنشطة إنسانية وسياسية وأمنية إلى جانب المساعدة واستعادة سيادة القانون والنهوض بالتنمية وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. هذه مهمة كبرى.

وإذ ننظر في هذه المسألة، أود أن أسلط الضوء على الجوانب الرئيسية الثلاثة التالية. أولاً، يؤكد بلدي مجدداً اقتناعه بأن بناء السلام مهمة ومسؤولية وطنية في الأساس. ومن الواضح أن دعم المجتمع الدولي أساسي في معالجة القدرات المحلية المنقوصة أو المدمرة في أعقاب الصراع. وللمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية دورها المركزي في تنمية القدرات المؤسسية، ولكن عليها أن تفعل ذلك دائماً خلال عملية إعادة الإعمار على أساس المشاركة والإرشادات والأولويات التي تحددها السلطات المحلية. وسيضمن هذا نهجاً يتفق عليه يسمح بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بطريقة مشروعة وأكثر فعالية. وفي هذا الصدد، نرحب بتحديد أولويات تنمية القدرات الوطنية في إطار عمل اللجنة، حسبما أفاد التقرير بشأن دورها الخامسة الصادر في كانون الثاني/يناير (S/2012/70).

ثانياً، نؤكد على أن دور تنسيق كل المساعدات الدولية لبناء السلام يجب أن تقوم به الأمم المتحدة. فلم يُضطلع بهذا الدور كاملاً بصورة دائمة، بالرغم من أهميته البالغة في ضمان نجاح حفظ السلام وبناء السلام على السواء. وكما قال وفدي في المجلس في مناسبات أخرى، وخاصة بالإشارة إلى الحالة في هايتي، يجب أن تركز الأمم المتحدة على تنسيق الجهود الدولية ضماناً لبناء السلام، مع التركيز بشكل خاص على الأولويات التي تحددها سلطات البلد المستفيد، بهدف تقليص وجود المجتمع الدولي بطريقة منظمة ومرحلية إلى أن تنتفي الحاجة لوجوده. وقدرة السلطات المحلية على ممارسة قدرتها المؤسسية للاضطلاع بمسؤولياتها ستكون هي المقياس لنجاح عمل المنظمة.

ثالثاً، أشدد على الدور الأساسي الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، والحاجة إلى تعزيز قدرات المنظومات الإقليمية لدعم البلدان التي تتعافى أو الخارجة من الصراع. وفي هذا الصدد، فإن دور الأمم المتحدة لا يقل أهمية، بالنظر إلى قدرتها الفريدة على تعبئة الموارد المالية والفنية والسياسية لصالح أنشطة بناء السلام وتحقيق التآزر مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بما يكفل إسهام كل الجهود في هدف تعزيز المؤسسات والاتفاق بشأن أولويات البلد المعني.

وختاما، الأرجنتين مقتنعة بأن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الحاسمة عن دعم البلدان الخارجة من الصراع، والعمل جنبا إلى جنب مع السلطات المحلية، والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى، بغية تحقيق إعادة الإعمار، وتعزيز المؤسسات، وتفادي احتمال الانتكاس والعودة إلى الصراع. وكما أُشير في الورقة المفاهيمية التي قدمها الوفد الكولومبي في المناقشة الجارية اليوم (S/2012/511، المرفق)، ليس هناك شك في أن القيمة المضافة للمنظمة يمكن أن تكمن في المرافقة السياسية، وتعبئة الموارد، وتعزيز الاتساق.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): السيدة الرئيسة، أود في مستهل بياني أن أتقدم إليكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر.

إن بناء السلام في الدول الخارجة للتو من النزاعات هو الضمانة الوحيدة لعدم الانتكاسة مرة أخرى إلى النزاع. وفي تجارب التاريخ القريب هناك العديد من الأمثلة على الدول التي ما أن تجاوزت مرحلة النزاع والاقتتال حتى دخلت مرة أخرى في نزاع جديد لعديد من الأسباب كان من أهمها عدم اتخاذ القرار الحكيم، وانعدام الرشد لإدارة الدولة الحديثة. ولعلنا في هذا الصدد نشير إلى خطتي العمل اللتين استخلصتهما الأمانة العامة للأمم المتحدة من تقرير الأمين العام بشأن الموضوع للعام ٢٠٠٩ وتقريره للعام ٢٠١٠. فالآن وبعد أن مضت سنتان على تقرير الأمين العام الأخير بشأن الموضوع، ما زلنا نتطلع إلى تبني نهج استراتيجي ومتكامل بين الأمم المتحدة عبر بعثاتها لحفظ السلام في البلدان الخارجة من نزاعات ومكاتبها القطرية والحكومات الوطنية المعنية والوكالات ذات الصلة، ومؤسسات التمويل الدولية، بما يمكّن من تلافي الاحتياجات الآنية للمرحلة التي تلي وقف النزاع مباشرة مثل الدعم العاجل لبناء القدرات والمؤسسات وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واستكمال ترتيبات العودة الطوعية للاجئين والنازحين داخليا، والأعمال المتعلقة بالألغام. وفي هذا السياق، يرحب السودان بمشاركة ممثلي البنك الدولي وبنك التنمية الإسلامي في هذا الاجتماع.

لقد أبرز تقرير الأمين العام الأخير بشأن الموضوع أولويتين جديدتين في ميدان بناء السلام وهما الجريمة المنظمة داخل الدول وعبر الحدود بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، والتناحر على الموارد الطبيعية التي شكلت وبكل أسف أحد أسباب الانتكاس إلى النزاع بدلا من أن تكون أحد مرتكزات السلام والتنمية في الدول الخارجة من النزاعات. ونشير في ذلك الخصوص إلى اجتماع المائدة المستديرة الذي نظمه صندوق بناء السلام بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ والذي ضم ممثلين لبعض الدول الخارجة من النزاعات إلى جانب ممثلي القطاع الخاص وتحديد قطاع التعدين وممثلين عن المنظمات غير الحكومية وبعض الخبراء الدوليين، حيث أكد ذلك الاجتماع على بروز الأولويتين المشار إليهما أعلاه كتحديات ماثلة في العديد من البلدان الخارجة من النزاعات. ويود وفد بلادي أن يضيف إلى الأولويتين اللتين أبرزهما تقرير الأمين العام كمهددين للسلام عاملا آخر، وهو الفساد المالي الذي تعاني منه بعض الدول الخارجة من النزاعات ويكون سببا في انتكاس السلام والعودة إلى عدم الاستقرار والمعاناة لشعوب تلك البلدان كما أن البلدان الخارجة من النزاعات تحتاج إلى رشد في اتخاذ القرار السياسي إذ أنه ليس من المقبول أن تتخذ دولة قرارات تزيد من معاناة شعبها ليس لأي سبب غير أنها لا تود أن تلتزم بالمعايير الدولية المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية.

إننا نؤكد على أهمية الدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام ونذكر مجلسكم الموقر بأن إنشاء هذه اللجنة والذي جاء بعد مفاوضات شاقة ومطولة خلال قمة متابعة تنفيذ أهداف الألفية لعام ٢٠٠٥ كان إنجازا هاما لكونها تختصر الطريق نحو ترجمة السلام عمليا على أرض الواقع من خلال برامج قصيرة وطويلة الأجل تستهدف الاستجابة الفورية لاحتياجات ما بعد النزاع. كما نشير إلى الترابط الوثيق بين السلام والتنمية كعاملين أساسيين يكمل بعضهما البعض. والملكية الوطنية وسيادة الدول هما من الجوانب الهامة التي يجب مراعاتها في ما يتعلق ببرامج ومشروعات مرحلة ما بعد النزاع، وكذلك مراعاة أهمية دور المنظمات الإقليمية في هذا الصدد كالدور المحوري الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في السودان وغيره من البلدان الأفريقية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشاطركم بأن بلادي السودان استعمل بكل ما توفر لها من خبرة واسعة في إدارة الدولة للتوصل إلى حلول موضوعية وإيجابية في ما يتعلق بالتفاوض

القائم الآن في أديس أبابا بين حكومة السودان ودولة جنوب السودان. وفي هذا السياق، أود أن أذكر مجلسكم الموقر بأن حكومة السودان، حرصا منها على بناء السلام في دولة الجنوب الحديثة، قد سمحت بأن تنقل دولة جنوب السودان بتروها عبر الأراضي والمرافق السودانية وخطوط الإمداد والموانئ السودانية لعام كامل دون أن تأخذ مقابل ذلك دولارا واحدا. وما لم تستجب دولة الجنوب في أن تقدم ما هو معروف من رسوم دولية، كان لنا أن نتخذ قرارا يضمن سيادة أراضينا وعدم إهدار مواردنا.

وبالنسبة إلى السودان، مثلما كان له دور مقدر في إكمال اتفاقية السلام الشامل مع دولة جنوب السودان، أود أن أقول إن تجربتنا أيضا في بناء السلام قد قطعت شوطا كبيرا في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بعد أن تولت سلطة دارفور الإقليمية المنشأة بموجب تلك الاتفاقية لمهامها، وبذلك دخلنا في مرحلة بناء السلام وهذا يستوجب أن يقوم المجتمع الدولي والوكالات المتخصصة والبعثة المختلطة في دارفور بالتنسيق مع سلطة دارفور الإقليمية بتسخير أكبر قدر من الموارد والقدرات لدعم مشروعات بناء السلام في دارفور وتوفير مطلوبات الاستقرار بعد أن انتظمت عمليات العودة الطوعية سائر الإقليم. كما نطالب مجلسكم الموقر باتخاذ ما يلزم تجاه رافضي السلام الذين ما زالو يحاولون إعاقة تحقيق الأمن والاستقرار في دارفور. وبدعم من بعض دول الجوار التي تحتاج هي نفسها إلى الاستقرار أكثر من غيرها لتلبية احتياجات شعبها.

ختاما، فإن الاستجابة لتحديات بناء السلام لن تتم ما لم يتوفر لها التمويل المستدام عبر مجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية وبصفة خاصة البنك الدولي وكذلك الشركاء المتعددي الأطراف الآخرين، خاصة وأن التجارب قد أثبتت كما حدث في مؤتمر أوسلو للمانحين لدعم اتفاقية السلام بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل الخاصة بجنوب السودان عام ٢٠٠٥ أن وعود المانحين خلال مراحل التزاع وصناعة السلام كانت مبشرة، ولكن للأسف بعد توقف الحرب والبدء بتنفيذ اتفاقية السلام وما شملته من برامج فإن الاستجابة الفعلية والوفاء بالالتزامات ليس كما كان متوقعا بل كان معدوما. كما نُذكر بأهمية تنويع مصادر التمويل بالنسبة لصندوق بناء السلام التابع للجنة بناء السلام حتى يتمكن ذلك الصندوق من الاستجابة الفورية للاحتياجات العاجلة التي لا تحتمل التأخير.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.